



إن معرفة علل الأحكام الشرعية وحكّمها هي أهم أدوات معرفة الفقه الإسلامي وأحكام القضاء والفتوى، وإن فقد هذه المعرفة أو ضعفها يعد من أهم أسباب انحراف مؤسسة الفقه الإسلامي عن أداء الأمانة الشرعية العظيمة في تطبيق شرع الله الحكيم الذي أنزله على رسوله الكريم ليكون واقعاً في الحياة الدنيا، ويحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه من الحق.

● العلة والحكمة:

جاء في الموسوعة الفقهية الكويتية:

التعليل لغة: من علّ يعلّ واعتلّ أي: مرض فهو عليل. والعلة: المرض الشاغل. والجمع علل. والعلة في اللغة أيضاً: السبب. **واصطلاحاً:** تقرير ثبوت المؤثر لإثبات الأثر وقيل: إظهار عِلّة الشيء، سواء أكانت تامة أم ناقصة.

والعلة عرفها الأصوليون بقولهم: العلة هي الوصف الظاهر المنضبط الذي يلزم من ترتيب الحكم عليه مصلحة للمكلف من دفع مفسدة أو جلب منفعة.



وللعلة أسماء منها: السبب والباعث والحامل والمناط والدليل والمقتضي وغيرها.

وتستعمل العلة أيضاً بمعنى: السبب، لكونه مؤثراً في إيجاب الحكم، كالقتل العمد العدوان سبب في وجوب القصاص. كما تستعمل العلة أيضاً بمعنى:

الحكمة، وهي (في الاصطلاح): الباعث على تشريع الحكم أو المصلحة التي من أجلها شرع الحكم.

الحكمة في اللغة: العلم بحقائق الأشياء على ما هي عليه في الوجود والعمل بمقتضاها، وهي إذا أضيفت إلى الله يراد بها العلم بالأشياء وإيجادها على غاية الإحكام، وإذا أضيفت إلى الإنسان يراد بها معرفة الحق، وفعل الخيرات.

وتطلق على العلم، والفقه، ورد في الأثر الصحيح: «لا حسد إلا في اثنتين: رجل آتاه الله مالاً فسلطه على هلكته في الحق، ورجل آتاه الله الحكمة فهو يقضي بها ويعلمها».

والحكمة عند الأصوليين هي ما يترتب على ربط الحكم بعلمه، أو بسببه من جلب مصلحة أو دفع مضرة، أو تقلييلها، وتطلق أيضاً على الوصف المناسب لشرع الحكم. انتهى ما جاء في الموسوعة الكويتية.

أقول: فالحكمة على هذا هي: المصلحة التي تترتب على الحكم الناتج من تحقق العلة.

وقال في تفسير الرازي: الحكيم هو العالم بعواقب الأمور.

ونقل أكثر المفسرين عن ابن الأنباري: الحكيم: هو المحكم لخلق الأشياء.



وقال البيهقي في الأسماء والصفات: قال الحليمي في معنى الحكيم: الذي لا يقول ولا يفعل إلا الصواب.

أقول: فصفة الحكيم لله تعالى عند أهل التفسير تعني العالم المحكم لخلقه، والمقدر لعواقب الأمور، ولا يكون فعله وقوله إلا صواباً، وعلى هذا فإن أحكام الدين شرعها الله على تحقيق المصالح النافعة التي لا تكون إلا صواباً.

وقد لخص الدكتور محمد أحمد الصالح - في مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود، العدد الثاني - الأقوال في الحكمة والعلة تلخيصاً حسناً فقال:

الحكمة: هي المصلحة أو المنفعة المترتبة على تشريع الحكم التي تعود إلى العباد في الدنيا والآخرة. أو هي وصف ظاهر منضبط يصلح أن يكون غرضاً للشارع من شرع الحكم، وهي غير العلة، فإن العلة هي الوصف الذي يبنى عليه الحكم ويدور معه وجوداً وعدماً، أما الحكمة فهي المصلحة الناشئة من بناء الحكم على هذه العلة، وذلك مثل قصر الصلاة في السفر فإن العلة فيه هي السفر أما الحكمة فهي دفع المشقة. اهـ.

وبالتالي فإن الحكمة والعلة مترابطتان وإن الحكمة هي الأصل وأن العلة مبنية عليها، وأن معرفة الحكمة هو تمهيد أساس لمعرفة العلة في الأحكام الشرعية بطريقة صحيحة تتفق مع مقاصد الشرعية في تشريع الأحكام، وتناهى بها عن التقليد المفسد في الفتوى والنقل الساذج لأحكام العلماء السابقين بما يشوه مقاصد الشرعية وصفائها وحكمتها التامة.

● الشريعة الحكيمة وبيان أنه ليس في الشرع على العموم فعل مأمور به ليس فيه مصلحة إلا مجرد الطاعة:



وصف الله تعالى نفسه بالحكمة في اثنين وتسعين موضعاً في كتابه العزيز، وكذلك وصف الكتاب الذي أنزل بالحكمة، وجعل مهمة رسله تعليم الناس الكتاب والحكمة كما قال تعالى: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنكُمْ يَتْلُوا عَلَيْكُمْ ءَايَاتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٥١].

إن المسلمين جميعاً يدركون حكمة الشريعة ولكنهم يتفاوتون في معرفة تفاصيلها ومتعلقاتها من الأحكام الشرعية. وقد بين شيخ الإسلام كما سيأتي، أن الحكمة في الأحكام الشرعية تنقسم إلى قسمين: حكمة في المأمور به، وحكمة في نفس الأمر. وبين أن عامة الشريعة تشتمل اجتماع القسم الأول والثاني معاً، وأما الثاني فهو يكون في الابتلاء الذي قد يتجرد عن الحكمة في المأمور به لكنه يتعلق بالحكمة الناشئة من نفس الأمر، مع ملاحظة أن هذا القسم لا يثبت بمجرد الجهل بالحكمة في المأمور به، كما أن الأحكام الشرعية لا تعلق بمعرفة الحكمة، ولكن يجتهد أهل العلم لمعرفة لضبط الأحكام الشرعية.

قال شيخ الإسلام في المجموع (١٤/١٤٤): والمقصود أن كل ما أمر الله به أمر به لحكمة، وما نهى عنه نهى لحكمة، وهذا مذهب أئمة الفقهاء قاطبة وسلف الأمة وأئمتها وعامتها فالتعبد المحض بحيث لا يكون فيه حكمة لم يقع. نعم، قد تكون الحكمة في المأمور به وقد تكون في الأمر وقد تكون في كليهما. فمن المأمور به ما لو فعله العبد بدون الأمر حصل له منفعة كالعدل والإحسان إلى الخلق وصلة الرحم وغير ذلك، فهذا إذا أمر به صار فيه حكمتان: حكمة في نفسه وحكمة في الأمر، فيبقى له حسن من جهة نفسه ومن جهة أمر الشارع، وهذا الغالب على الشريعة وما أمر الشارع به بعد أن لم يكن إنما كانت حكمته لما أمر به. اهـ.



ثم تكلم شيخ الإسلام على الفعل الذي ليس فيه منفعة أصلاً، إذا أمر به من باب الابتلاء والامتحان فقال: والتحقيق أن الأمر الذي هو ابتلاء وامتحان يحض عليه من غير منفعة في الفعل متى اعتقده العبد وعزم على الامتثال حصل المقصود وإن لم يفعله، كإبراهيم لما أمر بذبح ابنه، وكحديث أقرع وأبرص وأعمى لما طلب منهم إعطاء ابن السبيل فامتنع الأبرص والأقرع فسلبا النعمة، وأما الأعمى فبذل المطلوب فقبل له أمسك ما لك فإنما ابتليتم فقد رضي عنك وسخط على صاحبك. وهذا هو الحكمة الناشئة من نفس الأمر والنهي لا من نفس الفعل.

ثم قال: وأما فعل مأمور ليس فيه مصلحة ولا منفعة ولا حكمة إلا مجرد الطاعة والمؤمنون يفعلونه فهذا لا أعرفه.

قال: فإن مذهب السلف والأئمة أن الله يخلق لحكمة ويأمر لحكمة، ومذهب السلف والأئمة أن الله يحب الإيمان والعمل الصالح ويرضى ذلك ولا يحب الكفر والفسوق والعصيان، وإن كان شاء وجود ذلك (أي الحكمة). اهـ.

وقال شيخ الإسلام: والحكمة الناشئة من الأمر ثلاثة أنواع؛ أحدها: أن تكون في نفس الفعل - وإن لم يؤمر به - كما في الصدق والعدل ونحوهما من المصالح الحاصلة لمن فعل ذلك وإن لم يؤمر به والله يأمر بالصلاح وينهى عن الفساد. والنوع الثاني: أن ما أمر به ونهى عنه صار متصفاً بحسن اكتسبه من الأمر وقبح اكتسبه من النهي كالخمر التي كانت لم تحرم ثم حُرمت فصارت خبيثة، والصلاة إلى الصخرة التي كانت حسنة فلما نهى عنها صارت قبيحة. فإن ما أمر به يحبه ويرضاه وما نهى عنه يبغضه ويسخطه. وهو إذا أحب عبداً ووالاه أعطاه من الصفات الحسنة ما يمتاز بها على من أبغضه وعاداه. وكذلك المكان والزمان الذي يحبه ويعظمه - كالكعبة



وشهر رمضان - يخصصه بصفات يميزه بها على ما سواه بحيث يحصل في ذلك الزمان والمكان من رحمته وإحسانه ونعمته ما لا يحصل في غيره. فإن قيل: الخمر قبل التحريم وبعده سواء فتخصيصها بالخبث بعد التحريم ترجيح بلا مرجح؟ قيل: ليس كذلك بل إنما حرمها في الوقت الذي كانت الحكمة تقتضي تحريمها. وليس معنى كون الشيء حسناً وسيئاً مثل كونه أسود وأبيض؛ بل هو من جنس كونه نافعاً وضاراً وملائماً ومنافراً وصديقاً وعدواً ونحو هذا من الصفات القائمة بالموصوف التي تتغير بتغير الأحوال: فقد يكون الشيء نافعاً في وقت ضاراً في وقت، والشيء الضار قد يترك تحريمه إذا كانت مفسدة التحريم أرجح كما لو حرمت الخمر في أول الإسلام؛ فإن النفوس كانت قد اعتادتها عادة شديدة ولم يكن حصل عندهم من قوة الإيمان ما يقبلون ذلك التحريم ولا كان إيمانهم ودينهم تاماً حتى لم يبق فيه نقص إلا ما يحصل بشرب الخمر من صدها عن ذكر الله وعن الصلاة فهذا وقع التدرج في تحريمها. فأنزل الله أولاً فيها: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْفَعَةٌ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا﴾ [البقرة: ٢١٩]، ثم أنزل فيها - لما شربها طائفة وصلوا فغلط الإمام في القراءة - آية النهي عن الصلاة سكارى، ثم أنزل الله آية التحريم.

والنوع الثالث: أن تكون الحكمة ناشئة من نفس الأمر وليس في الفعل ألبتة مصلحة لكن المقصود ابتلاء العبد هل يطيع أو يعصي فإذا اعتقد الوجوب وعزم على الفعل حصل المقصود بالأمر فينسخ حينئذ كما جرى للخليل في قصة الذبح: فإنه لم يكن الذبح مصلحة ولا كان هو مطلوب الرب في نفس الأمر؛ بل كان مراد الرب ابتلاء إبراهيم ليقدم طاعة ربه ومحبته على محبة الولد ولا يبقى في قلبه التفات إلى غير الله فإنه كان يحب الولد محبة شديدة وكان قد سأل الله أن يهبه إياه - وهو خليل الله -



فأراد تعالى تكميل خلته لله بأن لا يبقى في قلبه ما يزاحم به محبة ربه: ﴿فَلَمَّا أَسْلَمْنَا وَلَمْلَمُ لِلْجَيْنِ (١٣) وَنَدَيْنَهُ أَنْ يَسْأَرْهِيَهُ (١٤) قَدْ صَدَّقَتِ الرُّؤْيَا إِنَّا كَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ (١٥) إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْبَلَاءُ الْمُبِينُ (١٦)﴾ [الصفات: ١٠٣ - ١٠٦]، ومثل هذا الحديث الذي في صحيح البخاري: حديث أبرص وأقرع وأعمى كان المقصود ابتلاءهم لا نفس الفعل. اهـ.

● مراتب الأوامر بحسب ما فيها من درجات المصالح الدينية منها والدينية، ومراتب النواهي بحسب ما فيها من درجات المفاسد الدينية منها والدينية:

فالشرعية لا تقتصر على مجرد وجود الحكمة أو المصلحة في الأوامر والنواهي بل تتعدى ذلك إلى ترتيب درجات الأوامر والنواهي على حسب ما فيها من درجات المصالح والمفاسد الدينية منها والدينية، وقد بين شيخ الإسلام ذلك بياناً دقيقاً وبين أن الصحيح عند النظر إلى المصالح والمفاسد في الأحكام الشرعية هو النظر إلى المصالح والمفاسد الدينية مع الدينية وعدم الاقتصار على الدينية وأن الشرع الحكيم قرر أحكامه على هذا الأساس:

قال شيخ الإسلام في المجموع: والمقصود هنا: أن يعرف (مراتب المصالح والمفاسد) وما يحبه الله ورسوله وما لا يبغضه مما أمر الله به ورسوله: كان لما يتضمنه من تحصيل المصالح التي يحبها ويرضاها ودفع المفاسد التي يبغضها ويسخطها؛ وما نهى عنه كان لتضمنه ما يبغضه ويسخطه ومنعه مما يحبه ويرضاها. وكثير من الناس يقصر نظره عن معرفة ما يحبه الله ورسوله من مصالح القلوب والنفوس ومفاسدها وما ينفعها من حقائق الإيمان وما يضرها من الغفلة والشهوة كما قال تعالى: ﴿وَلَا تُطْعَمَنَ أَغْفَلْنَا قُلُوبَهُمْ عَنْ دِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطًا﴾ [الكهف: ٢٨]، وقال تعالى:



﴿فَأَعْرِضْ عَنْ مَن تَوَلَّى عَنْ ذِكْرِنَا وَلَمْ يُرِدْ إِلَّا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾ ٢٩ ﴿ذَلِكَ مَبْلَغُهُم مِّنَ الْعِلْمِ﴾ [النجم: ٢٩، ٣٠]، فتجد كثيراً من هؤلاء في كثير من الأحكام لا يرى من المصالح والمفاسد إلا ما عاد لمصلحة المال والبدن. وغاية كثير منهم إذا تعدى ذلك أن ينظر إلى (سياسة النفس وتهذيب الأخلاق) بمبلغهم من العلم كما يذكر مثل ذلك المتفلسفة والقرامطة مثل أصحاب (رسائل إخوان الصفا) وأمثالهم؛ فإنهم يتكلمون في سياسة النفس وتهذيب الأخلاق بمبلغهم من علم الفلسفة وما ضموا إليه مما ظنوه من الشريعة وهم في غاية ما ينتهون إليه دون اليهود والنصارى بكثير كما بسط في غير هذا الموضع.

وقوم من الخائضين في (أصول الفقه) وتعليل الأحكام الشرعية بالأوصاف المناسبة إذا تكلموا في المناسبة وأن ترتيب الشارع للأحكام على الأوصاف المناسبة يتضمن تحصيل مصالح العباد ودفع مضارهم، ورأوا أن المصلحة (نوعان) أخروية ودنيوية: جعلوا الأخروية ما في سياسة النفس وتهذيب الأخلاق من الحكم؛ وجعلوا الدنيوية ما تضمن حفظ الدماء والأموال والفروج والعقول والدين الظاهر وأعرضوا عما في العبادات الباطنة والظاهرة من أنواع المعارف بالله تعالى وملائكته وكتبه ورسله وأحوال القلوب وأعمالها: كمحبة الله وخشيته وإخلاص الدين له والتوكل عليه والرجاء لرحمته ودعائه وغير ذلك من أنواع المصالح في الدنيا والآخرة. وكذلك فيما شرعه الشارع من الوفاء بالعهود. وصلة الأرحام؛ وحقوق المماليك والجيران وحقوق المسلمين بعضهم على بعض وغير ذلك من أنواع ما أمر به ونهى عنه حفظاً للأحوال السنية وتهذيب الأخلاق. ويتبين أن هذا جزء من أجزاء ما جاءت به الشريعة من المصالح. اهـ.

ثم بين شيخ الإسلام التفاوت بين تحريم الخمر والميسر من جهة وتحريم الربا من جهة أخرى، وبين أن الربا أعظم مفسدة من الناحية المادية



من الخمر والميسر، ولكنه دون مفسدة الخمر والميسر من الناحية الدينية والصد عن العبادة وإشاعة العداوة والبغضاء والفرقة، ولذا تأخر تحريم الربا عن تحريم الخمر والميسر.

فقال: فهكذا من جعل تحريم الخمر والميسر لمجرد أكل المال بالباطل؛ والنفع الذي كان فيهما بمجرد أخذ المال. يشبه هذا... (فراغ بالأصل) أن هذه المغالبات تصد عن ذكر الله وعن الصلاة من جهة كونها عملاً؛ لا من جهة أخذ المال؛ فإنها لا تصد عن ذكر الله وعن الصلاة إلا كما يصد سائر أنواع أخذ المال؛ ومعلوم أن الأموال التي يكتسب بها المال لا ينهى عنها مطلقاً؛ لكونها تصد عن ذكر الله وعن الصلاة؛ بل ينهى منها عما يصد عن الواجب كما قال تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾ [الجمعة: ٩]، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: ١٠]، وقال تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تُلْهِكُمْ أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [المنافقون: ٩]، وقال تعالى: ﴿لَا تُلْهِكُمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ﴾ [النور: ٣٧]، فما كان ملهياً وشاغلاً عما أمر الله تعالى به من ذكره والصلاة له فهو منهي عنه؛ وإن لم يكن جنسه محرماً: كالبيع؛ والعمل في التجارة وغير ذلك. فلو كان اللعب بالشطرنج والنرد ونحوهما في جنسه مباحاً؛ وإنما حرم إذا اشتمل على أكل المال بالباطل: كان تحريمه من جنس تحريم ما نهى عنه من المبيعات والمؤجرات المشتملة على أكل المال بالباطل كبيع الغرر. فإن هذه لا يعلل النهي عنها بأنها تصد عما يجب من ذكر الله وعن الصلاة، فإن البيع الصحيح منه ما كان يصد وأن المعاملات الفاسدة: لا يعلل تحريمها بأنها تصد عن ذكر الله وعن الصلاة فيمكن أن يقال تلك المعاملات الصحيحة ينهى عنها يصد عن الواجب



فتبين أن تحريم الميسر ليس لكونه من المعاملات الفاسدة وأن نفس العمل به منهى عنه لأجل هذه المفسدة كما حرم شرب الخمر. وهذا بين لمن تدبره. ألا ترى أنه لما حرم الربا لما فيه من الظلم وأكل المال بالباطل قرن بذلك ذكر البيع الذي هو عدل وقدم عليه ذكر الصدقة التي هي إحسان. فذكر في آخر سورة البقرة حكم الأموال: المحسن والعاقل والظالم: ذكر الصدقة والبيع والربا. والظلم في الربا وأكل المال بالباطل به أبين منه في الميسر؛ فإن (المرابي) يأخذ فضلاً محققاً من المحتاج؛ ولهذا عاقبه الله بنقيض قصده فقال: ﴿يَمْحُؤُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرِي الصَّدَقَتِ﴾ [البقرة: ٢٧٦]، وأما (المقامر) فإنه قد يغلب فيظلم فقد يكون المظلوم هو الغني وقد يكون هو الفقير وظلم الفقير المحتاج أشد من ظلم الغني. وظلم يتعين فيه الظالم القادر أعظم من ظلم لا يتعين فيه الظالم؛ فإن ظلم القادر الغني للعاجز الضعيف أقبح من تظالم قادرين غنيين لا يدري أيهما هو الذي يظلم. فالربا في ظلم الأموال أعظم من القمار ومع هذا فتأخر تحريمه وكان آخر ما حرم الله تعالى في القرآن، فلو لم يكن في الميسر إلا مجرد القمار لكان أخف من الربا لتأخر تحريمه. وقد أباح الشارع أنواعاً من الغرر للحاجة كما أباح اشتراط ثمر النخل بعد التأبير تبعاً للأصل وجوز بيع المجازفة وغير ذلك. وأما الربا فلم يبح منه؛ ولكن أباح العدول عن التقدير بالكيل إلى التقدير بالخرص عند الحاجة كما أباح التيمم عند عدم الماء للحاجة؛ إذ الخرص تقدير بظن والكيل تقدير بعلم. والعدول عن العلم إلى الظن عند الحاجة جائز. فتبين أن الربا أعظم من القمار الذي ليس فيه إلا مجرد أكل المال بالباطل؛ لكن الميسر تطلب به الملاعبة والمغالبة نهى عنه الإنسان لفساد عقله مع فساد ماله. مثل ما فيه من الصدود عن ذكر الله وعن الصلاة. وكل من الخمر والميسر فيه إيقاع العداوة والبغضاء، وفيه الصد عن ذكر الله وعن



الصلاة: أعظم من الربا وغيره من المعاملات الفاسدة. اهـ.

● الحكمة والتعليل في القرآن الكريم والسنة المطهرة:

الباب الأول: العدل

● كما يأمر الشرع بإقامة التوحيد والعبادة فإنه يأمر بإقامة العدل في

الدنيا:

قال تعالى: ﴿وَبَلِّغْ لِلْمُطَفِّينَ ۖ الَّذِينَ إِذَا أَكَلُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ۖ وَإِذَا كَالَهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ۖ أَلَا يَظُنُّ أُولَٰئِكَ أَنَّهُمْ مَبْعُوثُونَ ۚ لِيَوْمٍ عَظِيمٍ ۚ يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ۝﴾ [المطففين: ١ - ٦].

● والعدل هو علة تقسيم الفيء:

قال تعالى: ﴿مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ ۚ كُنْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ ۚ وَمَا ءَاتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۚ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ۝﴾ [الحشر: ٧].

ففي هذه الآية الكريمة علل الله تعالى تقسيم الفيء الذي يحصل عليه المسلمون بلا قتال على هذه الأقسام لكي لا يستأثر به الأقوياء والأغنياء، وفي التصريح بقوله تعالى: ﴿لِكَيْ لَا يَكُونَ﴾ دلالة ظاهرة على الحكمة والتعليل في الأحكام الشرعية التي تقصد الشريعة تحقيقها في المجتمع الإسلامي.

● العدل بين الناس هو فرض حتى مع الكفار:

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ ۚ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا ۚ اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۚ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ۝﴾ [المائدة: ٨].

● الرسل جاءت بالتوحيد وتطبيق العدل في الأرض:

فقد قرن تعالى العدل بالتوحيد فدل على أنه من أصول هذا الدين فلا يمكن إطلاقاً تصور توحيد خالص بلا عدل أو تصور توحيد خالص مع ظلم. نعم العبد قد يجمع بين التوحيد والظلم ولكنه يثاب عند الله على ما عنده من التوحيد ويعاقب على ما عنده من الظلم، مع إن من استمرراً الظلم واعتاد عليه فإن ذلك يضعف ما عنده من التوحيد والإخلاص وقد يذهب بهما، والله أعلم، ولذا قال تعالى في الحديث القدسي: «يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته محرماً بينكم فلا تظالموا».

● الإسلام أمر بالعدل وحرّم البغي وندب إلى العفو:

قال تعالى: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ وَلَئِنْ صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِلصَّابِرِينَ﴾ ﴿١٢٦﴾ [النحل: ١٢٦].

فهذه هي رحمة الإسلام العدل في العقوبة وتحريم الزيادة عليها مهما علا شأن المعاقب، والندب والأجر لمن عفا عن ظلمه. ولا شك أن الحكمة من ذلك هي نشر العدل والمحبة والرحمة التي هي أساس قوة المجتمعات، وفي ذلك بث الشعور لأفراد المجتمع مهما دنوا في المراتب



بالاحترام وعدم التهميش عند الأخذ بالحق، وكذلك بث روح المحبة والتعاون الاجتماعي عند العفو والصفح بين أفراد المجتمع.

• ولا تزر وازرة وزر أخرى:

قال تعالى: ﴿مَنْ أَهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ وَمَنْ ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥].

وقال تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ وَإِن تَدْعُ مُثْقَلَةٌ إِلَىٰ جِهْلِهَا لَا يَحْمِلُ مِنْهُ شَيْءٌ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ إِنَّمَا تُنذِرُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُم بِالْغَيْبِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَمَن تَزَكَّىٰ فَإِنَّمَا يَتَزَكَّىٰ لِنَفْسِهِ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ﴾ [فاطر: ١٨].

وهذا أصل عظيم لا يقوم العدل إلا به، فكم من الأنفس أزهقت وكم منها ظلمت وعذبت بسبب تحميلها ذنوب الآخرين وأخطائهم ظلماً وعدواناً على مر التاريخ وحتى وقتنا الحاضر وقت التكنولوجيا الرقمية والإنترنت. قضى الإسلام أنه لا يحمل الولد خطأ أبيه ولا العكس كما لا يحمل القريب وزر قريبه، وهذا من العدل الذي تشبه فيه الأنظار. فإن القرابة والصدقة ونحوهما يكون فيهما مناسبة للشبهة، وهنا لا بد من تحقيق العدل فإن الخطأ في التهمة أعظم من الخطأ في عدمها، فلا بد من الدقة في نسب الذنب إلى مرتكبه دون من هو قريب منه وإن كان القرب مظنة للشبهة. وهذا من العدل الذي أمر به الإسلام لتحقيق الانضباط في العقوبة، فإن الشبهة لا يترتب عليها العقاب لتحقيق سيادة العدل والأمن في المجتمع.

• العدل ووجوب الاقتصاص ممن تمادى في حقه وقتال الباغي:

قال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِ ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ لِيَنْصُرَهُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ لَعَفُؤٌ غَفُورٌ﴾ [الحج: ٦٠].

قال تعالى: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ



إِحْدَهُمَا عَلَى الْآخَرَى فَقِيلُوا أَلَيْ تَبْغِي حَقَّ تَقِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴿٩﴾ [الحجرات: ٩].

لا يكتفي الشرع بتأثير الباغي بل لا بد من الاقتصاص منه حتى يرجع إلى الحق، فإن الله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن، وأن كثيراً من الناس ليس في قلوبهم من الإيمان قدراً يمنعهم من العدوان لغلبة أهوائهم وشهواتهم، فهؤلاء لا يمنعهم علمهم بأن الله سيعاقبهم على ذلك في الآخرة، ولكن يمنعهم أمر الله للسلطان بعقابهم في الدنيا فيكفوا بغيهم، وفي هذا رحمة لهم في الدنيا والآخرة، وفيه تحقيق الأمن والأمان لضعفاء الناس فيشتركوا مع سائر الناس في بناء البلاد بدل انكفائهم على أنفسهم خشية الظلم.

● الأخذ على يد الظالم وإن كان قريباً أو صديقاً أصل في تطبيق العدل:

روى البخاري في صحيحه برقم (٢٣١٢) - حدثنا مسدد حدثنا معتمر عن حميد عن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً». قالوا: يا رسول الله هذا ننصره مظلوماً فكيف ننصره ظالماً؟ قال: «تأخذ فوق يديه».

في هذا الأصل العظيم إصلاح المجتمع من داخل البيت ومن الأخ والأخت والصديق والقريب، وهذا هو بالضبط البديل الطيب للعصية الخبيثة السائدة في أكثر مجتمعات الأرض قديماً وحديثاً.

● النار لمن عذب مخلوقات الله بلا حق، وهذا أصل في تقرير العدل وعدم الظلم الذي تقوم عليه الأمم، والمرء إذا لم يكن كريماً فلا يجوز له منع كرم الغير:



روى البخاري في صحيحه برقم (٣١٤٠) - حدثنا نصر بن علي أخبرنا عبد الأعلى حدثنا عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما: عن النبي ﷺ قال: «دخلت امرأة النار في هرة ربطتها فلم تطعمها ولم تدعها تأكل من خشاش الأرض».

في هذا الحديث العظيم لم تدخل هذه المرأة النار لكفرها أو شركها بل الظاهر أنها لم تكن كذلك، أي: أننا نفترض أنها كانت توحدها الله تعالى وتصوم وتصلي وتزكي وتعمل الفرائض، ولكنها ظلمت خلقاً من خلق الله فحبستها ومنعتها من رزق الله. ولنا أن نتصور ضعف قدر الإيمان في قلب هذه المرأة وضعف قدر توحيدها لله تعالى، فإن التوحيد الخالص لا يجتمع مع الظلم العظيم. ولذا أدخلها الله تعالى النار. وهنا فإننا لا نفترض أنها خالدة فيها، بل يعاقبها الله تعالى على قدر ظلمها ثم يخرجها منها بتوحيدها كما جاءت النصوص الشرعية بذلك والله تعالى أعلم بحالها.

● تطبيق الحدود والعقوبات ولو على أقرب الناس وأعلامهم منزلة، وهذا من أعظم الأدلة على تقرير العدل بأعظم الدرجات، وتحريم التوسط الفاسد:

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلّٰهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ أَوِ ٱلْوَالِدِينَ ٱلْأَقْرَبِينَ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوَّلَىٰ بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا ٱلْهَوَىٰ أَن تَعْدِلُوا وَإِن تَلَوْا أَوْ تَعْرِضُوا فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ [النساء: ١٣٥].

وروى البخاري في صحيحه برقم (٣٢٨٨) - حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا ليث عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضي الله عنها: أن قريشاً أهمهم شأن المرأة المخزومية التي سرقت فقالوا: ومن يكلم فيها رسول الله ﷺ؟ فقالوا:



ومن يجترئ عليه إلا أسامة بن زيد حب رسول الله ﷺ فكلمه أسامة فقال رسول الله ﷺ: «أشفع في حد من حدود الله». ثم قام فاخطب ثم قال: «إنما أهلك الذين قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد وإيم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها».

هذه الآية وهذا الحديث أصل في إقامة العدل على أقرب الخلق للحاكم، بل وعلى نفس الحاكم، وأصل في قطع باب الفساد الإداري والمحسوبيات التي هدت كيان أكثر بلاد المسلمين وحالت دون تقدمهم بين الأمم. فإن أعظم الفساد هو فساد القائد والإمام وأعظم صلاح هو صلاح القائد والإمام، ولذا قال رسول الله ﷺ: «وأخوف ما أخاف على أمتي الأئمة المضلين»، وقال عن السبعة الذين يظلمهم الله بظله يوم القيامة «إمام عادل» فإن القائد قدوة من يقودهم، وإقامة العدل هو أحد أهم أسباب قوة الأمم وبقائها بإذن الله تعالى، ويشهد التاريخ أن أول أبواب سقوط الأمم هو الظلم.

ومن المناسب هنا ذكر أن كلية القانون بجامعة هارفرد الأمريكية وضعت الآية المذكورة على حائط بالمدخل الرئيسي بالكلية واصفة إياها بأنها أعظم الكلمات العادلة في العالم والتاريخ على مر العصور.

● اعتبار إعلان الإسلام من المحارب ولو بعد التمكن منه مع قرينة قصد حماية النفس:

روى البخاري في صحيحه برقم (٤٠٢١) - حدثني عمرو بن محمد حدثنا هشيم أخبرنا حصين أخبرنا أبو ظبيان قال: سمعت أسامة بن زيد رضي الله عنه يقول: بعثنا رسول الله ﷺ إلى الحرقة فصباحنا القوم فهزمناهم ولحقنا أنا



ورجل من الأنصار رجلاً منهم فلما غشيناها قال: لا إله إلا الله فكف الأنصاري عنه فطعنته برمحي حتى قتلتها فلما قدمنا بلغ النبي ﷺ فقال: «يا أسامة أقتلته بعد ما قال لا إله إلا الله». قلت: كان متعوذاً فما زال يكررها حتى تمنيت أني لم أكن أسلمت قبل ذلك اليوم.

وروى البخاري في صحيحه برقم (٦٤٧٢) - حدثنا عبدان حدثنا عبدالله حدثنا يونس عن الزهري حدثنا عطاء بن يزيد أن عبيد الله بن عدي حدثه أن المقداد بن عمرو الكندي حليف بني زهرة حدثه وكان شهد بدرًا مع النبي ﷺ أنه قال: يا رسول الله إن لقيت كافراً فاقتتلنا فضرِب يدي بالسيف فقطعها ثم لاذ بشجرة وقال: أسلمت لله أقتله بعد أن قالها؟ قال رسول الله ﷺ: «لا تقتله». قال: يا رسول الله فإنه طرح إحدى يدي ثم قال ذلك بعدما قطعها أقتله؟ قال: «لا تقتله فإن قتلتها فإنه بمنزلك قبل أن تقتله وأنت بمنزلته قبل أن يقول كلمته التي قال».

وهذا من أعظم الأدلة على وجوب الأخذ بالظاهر في مسائل الإيمان دون غيرها، وأن عدم ذلك يدخل الناس في الحكم على ما في القلوب وهذا من أعظم أسباب الفساد وضياع الدين، وفي هذا التشريع حكمة عظيمة تحفظ الدين والمجتمع. والحديث الثاني يؤكد هذا الأصل حتى لو كان قد هم بالقتل أو أتلِف عضواً من بدن من تمكن منه، فإن أمر قول الشهادتين في الظاهر أعظم من هذا كله.

• التحريم العظيم لقتل المعاهدين الكفار لتحقيق حفظ العهد وإظهار قيم الإسلام السامية التي كانت وما زالت سبباً في إسلام كثير من الأمم:

روى البخاري في صحيحه برقم (٦٥١٦) - حدثنا قيس بن حفص حدثنا عبدالواحد حدثنا الحسن حدثنا مجاهد عن عبدالله بن عمرو: عن



النبي ﷺ قال: «من قتل نفساً معاهداً لم يرح رائحة الجنة وإن ريحها ليوجد من مسيرة أربعين عاماً».

وهذا الحديث أصل في تقرير قيم الإسلام السامية التي لم تعرف البشرية مثل سموها ورفقيها وإنسانيتها على مر العصور. إنها قيم العدل والإحسان وقيم الوفاء بالعهود والمواثيق حتى مع الكفار. إن هذا الحديث هو مصداق قوله تعالى: ﴿وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٤]، وقوله تعالى: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا﴾ [النحل: ٩١]، ولهذا يشهد بعض مؤرخي اليهود أن الإسلام حماهم على مر التاريخ من النصارى الذين ساموهم سوء العذاب، فهاجروا إلى بلاد الإسلام من بلاد الروم طلباً للأمان، ولكن ﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَنِ إِلَّا الْإِحْسَنُ﴾ [الرحمن: ٦٠]، وتشهد البشرية اليوم ظلم اليهود للمسلمين ومن خلفهم من النصارى في بلاد فلسطين السليبية وغيرها من البلاد، وفي هذا شهادة على عدل الإسلام وسموه على سائر الأديان.

● لا يقضي القاضي وهو غضبان لتحقيق العدل والقضاء السليم:

روى البخاري في صحيحه برقم (٦٧٣٩) - حدثنا آدم حدثنا شعبة حدثنا عبد الملك بن عمير سمعت عبد الرحمن بن أبي بكرة قال: كتب أبو بكرة إلى ابنه وكان بسجستان بأن لا تقضي بين اثنين وأنت غضبان فإني سمعت النبي ﷺ يقول: «لا يقضين حكم بين اثنين وهو غضبان».

وهذا حديث عظيم في وجوب الأخذ بكل أسباب تحقيق العدل والنهي عما قد يحول دون ذلك، وفي هذا حكمة عظيمة تتحقق معها العدالة الاجتماعية المطلوبة شرعاً. وقد قرر العلماء قياس كل ما من شأنه التأثير



على شعور القاضي مما يؤثر على دقة حكمه، قرروا قياسه على الغضب تحرياً للصواب في الحكم.

• الهم بالحسنة حسنة وإن لم يفعل، والهم بالسيئة ليس بسيئة حتى تفعل:

روى البخاري في صحيحه برقم (٧٠٦٢) - حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا المغيرة بن عبد الرحمن عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: «يقول الله إذا أراد عبي أن يعمل سيئة فلا تكتبوها عليه حتى يعملها فإن عملها فاكتبوها بمثلها وإن تركها من أجلي فاكتبوها له حسنة، وإذا أراد أن يعمل حسنة فلم يعملها فاكتبوها له حسنة فإن عملها فاكتبوها له بعشر أمثالها إلى سبعمائة ضعف».

وهذا الحديث هو من أعظم النصوص الشرعية التي تحث وتندب إلى المبادرة إلى فعل الخير والإحسان، وفيه الحث على التوبة والرجوع إلى الله تعالى عند الذنب.

• أحكام الإكراه على فعل المحرم أصل في تحقيق العدل:

روى مسلم في صحيحه - عن صفية بنت أبي عبيد أن عبداً من رقيق الإمارة وقع على وليدة من الخمس فاستكرهها حتى افتضها فجلده عمر ونفاه ولم يجلد الوليدة من أجل أنه استكرهها.

في هذا الأثر يظهر فقه عمر رضي الله عنه في التفريق بين الزانية ومن تكره على الزنا وهذا من عدل الإسلام في الأحكام الشرعية، ويدل على هذا قوله تعالى: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتَاتِكُمْ عَلَى الْإِغْيَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا﴾ [النور: ٣٣]، وقوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾ [النحل: ١٠٦].



• العدل في القسمة ولو على بنات النبي ﷺ:

روى البخاري في صحيحه برقم (٢٧٢٥) - حدثنا عبدان أخبرنا عبد الله أخبرنا يونس عن ابن شهاب قال ثعلبة بن أبي مالك: إن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قسم مروطاً بين نساء من نساء المدينة فبقي مرط جيد فقال له بعض من عنده: يا أمير المؤمنين أعط هذا ابنة رسول الله ﷺ التي عندك يريدون أم كلثوم بنت علي، فقال عمر: أم سليط أحق. وأم سليط من نساء الأنصار ممن بايع رسول الله ﷺ. قال عمر: فإنها كانت تزفر لنا القرب يوم أحد. قال أبو عبد الله: تزفر تخيط.

هذا هو فقه الإسلام وعدله إنه العدل الذي ظلت تفتقره البشرية على مر التاريخ ولم تجده إلا في الإسلام، والعدل هو من أعظم مقاصد الحكمة وثمارتها.

الباب الثاني: اليسر في الدين ورفع الحرج

• رفع الحرج عن المضطر إلى المحرم لحفظ النفس:

قال تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ النَّبَيْتَةَ وَالَّذِمَّ وَلَعَمَ الْخَنِزِيرَ وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [البقرة: ١٧٣].

وفي التقييد بعدم القصد (غير باغ)، وعدم التعدي (ولا عاد) لوقت زوال الضرر دقة بالغة مناسبة وضابطة لحال الحرج، وفي هذا حكمة بالغة في وضع الشيء في محله.

• تخفيف الصوم للمسافر والمريض لرفع الحرج والتيسير:

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى



الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٨٢﴾ أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ فَمَنْ كَانَتْ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١٨٣﴾ شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَيْتُمْ وَلِعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿١٨٥﴾ [البقرة: ١٨٣ - ١٨٥].

فجعل المرض والسفر ونحوهما مما يسبب العسر في الصوم أصل للتخفيف ورفع الحرج ليتمكن الإنسان من القيام بواجباته الدينية والدنيوية بما لا يخل بها، ولذا قال تعالى: ﴿وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَيْتُمْ وَلِعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [البقرة: ١٨٥].

● تخفيف بعض مناسك الحج للمريض بما يتناسب مع مرضه:

قال تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ وَلَا تَحْلِلُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ فَإِذَا أَمِنْتُمْ فَمَنْ تَمَنَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴿١٩٦﴾﴾ [البقرة: ١٩٦].

● النفقة بالمعروف على قدر حال المنفق فلا يكلف الله نفساً إلا وسعها:

قال تعالى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمْ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا



لَهُنَّ فَرِيضَةٌ مِّمَّا عَمِلْنَ عَلَى الْوَسْعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتَرِ قَدَرُهُ مَتَّعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ ﴿٢٣٦﴾ [البقرة: ٢٣٦].

فهذه النسبية هي من تمام العدل ومن تمام الحكمة في التعامل مع بني آدم.

● التخفيف في كيفية الصلاة عند الخوف من العدو لتحقيق الموازنة بين العبادة والجهاد:

قال تعالى: ﴿حَفِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ ﴿٢٣٨﴾ فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا فَإِذَا أَمِنْتُمْ فَأَذْكُرُوا اللَّهَ كَمَا عَلَّمَكُمْ مَا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ ﴿٢٣٩﴾﴾ [البقرة: ٢٣٨ - ٢٣٩].

● التكليف بحسب القدرة والعفو عن الخطأ والنسيان:

قال تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِكْرَامًا كَمَا حَمَلْتُمْ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاعْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ ﴿٢٨٦﴾﴾ [البقرة: ٢٨٦].

وهذه الآية من أعظم أدلة أصول الفقه في أحكام التكليف وأن أحكام الله تعالى أحكام حية تتفاعل مع كل إنسان على حدة حسب علمه وقدرته.

● الحج مشروط بالقدرة عليه:

قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران: ٩٧].

مع أن الحج هو أحد أركان الإسلام الخمسة التي يقوم عليها إلا



أن الله تعالى لم يفرضه إلا على القادر عليه لما فيه من المشقة المادية والبدنية، وهذا من حكمة التيسير التي تجعل هذا الدين مناسباً لكل الناس غنيهم وفقيرهم قويهم وضعيفهم.

● تخفيف الوضوء على المسافر عند فقد الماء والمريض عند تعرضه للأذى به:

قال تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْمَاءِ أَوْ لِمَسْئِمْ إِلَسَاءِ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُوًّا غَفُورًا﴾ [النساء: ٤٣].

ليس في دين الله تعالى تكلف حتى في أعظم العبادات فمن لم يجد ماء فعنده التراب ونحوه كالجدار وغيره، لأن العبادة لا تتعطل لفقد الماء ولا حتى لفقد القدرة على الحركة لحكمة بقاء التواصل بين العبد وربّه.

● التخفيف على المضطر وإسقاط التحريم عنه حفظاً للنفس:

قال تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٤٥].

والإنسان في الإسلام هو المقصود في إرسال الرسل وهو المقصود في العبادة وبالتالي فإن الشريعة وأحكامها مبنية على حفظ هذا الإنسان الذي كرمه الله تعالى فتحميه من أسباب الموت والتلف فيما هو خارج عن أحكام العقوبة التي يستحقها بذنبه وفق الشرع، فتتغير أحكام التحريم عند العوارض إلى أحكام إباحة حفظاً للإنسان المكرم.



• رفع الحرج عن الضعيف والمريض في الصدقة والجهاد وسائر الواجبات غير المقدورة:

قال تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى الضُّعَفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَحْدُوثُ مَا يَنْفُوتُ حَرَجٌ إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (التوبة: ٩١).

قال تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرَجٌ﴾ (النور: ٦١).

وهنا يفرق الشرع بين الغني والفقير فلا يلزم الفقير بما يلزم به الغني، كما لا يلزم الضعيف ما يلزم به القوي، والحكمة في ذلك أن هذا الدين لكل الناس.

• حكم المكروه على الكفر ودونه غير حكم من لم يكره على ذلك:

قال تعالى: ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ (النحل: ١٠٦).

قال تعالى: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتِنَتَكُمْ عَلَى الْإِقْلَاءِ إِنْ أَرَدْتُمْ نَحْصًا لِلنَّفْسِ عَرْضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَنْ يُكْرِهْهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِمْ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (النور: ٣٣).

بل حتى الكفر بالله العظيم يعفو الله تعالى عنه إذا صدر من مكروه عليه، والحكمة في ذلك استمرار العلاقة بين الخالق والمخلوق وأن هذه العلاقة لا تنفطر ما دام القلب صادقاً في عبوديته لله وإن أجبر على فعل خلاف ذلك أو قوله.

وكذا من أكره على المحرم أو حتى طلبه ولو كان زناً، مع أن طلب



الزنا وكذا ما يحصل معه من انتشار للشهوة لا يناسبان الإكراه في ذات الزنا فإن الشرع تجاوز عن ذلك لوجود الإكراه على تحقيق الفعل المحرم، وهذا العفو فيه أعظم الرحمة لعباد الله المقهورين ممن سلط عليهم من الظلمة.

• حكم من فعل المُحرم جاهلاً غير حكم غيره:

قال تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ عَمِلُوا الشُّوْءَ بِجَهَلَةٍ ثُمَّ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [النحل: ١١٩].

وكذلك يعفو الله تعالى عن من فعل سوء أو خطيئة إذا كان جاهلاً، لأن الجهل يعدم القصد، وإنما يؤاخذ القاصد بخلاف غير القاصد.

• علة عدم قطع الأيدي في السفر هي احتمال وجود الضرورة أو الحاجة الماسة التي تقوم مقامها:

روى النسائي برقم (٤٩٧٩) - أخبرنا عمرو بن عثمان قال: حدثني بقية قال: حدثني نافع بن يزيد قال: حدثني حيوة بن شريح عن عياش بن عباس عن جنادة بن أبي أمية قال: سمعت بسر بن أبي أرطاة قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا تقطع الأيدي في السفر».

قال الشيخ الألباني: صحيح

وروى أبو داود برقم (٤٤١٠) - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي حَيَوَةُ بْنُ شُرَيْحٍ عَنْ عِيَّاشِ بْنِ عَبَّاسٍ الْقِثْبَانِيِّ عَنْ شَيْمٍ بْنِ بَيْتَانَ وَيزِيدَ بْنِ صُبْحٍ الْأَصْبَحِيِّ عَنْ جُنَادَةَ بْنِ أَبِي أُمِيَّةٍ قَالَ: كُنَّا مَعَ بُسْرِ بْنِ أَرْطَاةَ فِي الْبَحْرِ فَأَتَيْتِ بِسَارِقٍ يُقَالُ لَهُ مُضْدَرٌ قَدْ سَرَقَ بُخَيْيَةً (الناقة طويلة العنق ذات السنامين) فَقَالَ: قَدْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ - ﷺ - يَقُولُ: «لَا تُقَطَّعُ الْأَيْدَى فِي السَّفَرِ». وَلَوْلَا ذَلِكَ لَقَطَعْتُهُ.

قال الألباني: صحيح.

روى ابن أبي شيبة: حدثنا أبو بكر قال حدثنا محمد بن بكر عن ابن جريج عن معمر قال: قال يحيى بن أبي كثير، قال: قال عمر: لا يقطع في عذق ولا في عام سنة.

وروى ابن أبي شيبة: حدثنا أبو بكر قال حدثنا وكيع عن هشام
الدستوائي عن يحيى بن كثير عن ابن زاهر عن حصين بن جرير قال:
سمعت عمر يقول: لا قطع في عذق ولا في عام سنة.

هذه هي حكمة الشريعة في تطبيق الأحكام فإنها تراعي تغير الأحوال وتراعي وجود الحاجة الحقيقية وتراعي ظروف وقوع الفعل، وبالتالي فهي شريعة حكيمة تتفاعل مع الحياة وتغيرها.

● **الندب إلى التيسير في المعاملة لما في ذلك من النفع العام والمصلحة وتوفير الوقت:**

روى البخاري في صحيحه برقم (١٩٧٠) - حدثنا علي بن عيش
حدثنا أبو غسان محمد بن مطرف قال: حدثني محمد بن المنكدر عن
جابر بن عبد الله رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: «رحم الله رجلاً سمحاً إذا باع
وإذا اشترى وإذا اقتضى».

تندب الشريعة إلى اليسر والتيسير وتندب إلى السماحة التي هي التنازل عن شيء من الحق تخفيفاً على المقابل وتيسيراً لإتمام فعل ما ينفع الناس في حاجاتهم، وهذا فيه من الحكمة ما ليس في التشديد والتزام التدقيق في تطبيق الحقوق.



الباب الثالث: الحث على العمل والبناء

• تحريم الحلف على عدم فعل الخير لأن فعل الخير من مقاصد

الشرعية:

قال تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ أَنْ تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا وَتُصْلِحُوا بَيْنَ النَّاسِ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ (٢٢٢) لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِالْفَوِّ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ وَاللَّهُ عَفُورٌ حَلِيمٌ ﴿٢٢٥﴾ [البقرة: ٢٢٤، ٢٢٥].

وهذا أصل عظيم في رفع موانع فعل الخير، ولو كان ذلك حلفاً بالله العظيم، وبالتالي فما دونه أولى بالرفع.

• الإصلاح في الواقع يبدأ من النقد الإيجابي على أساس سنة

التدافع:

قال تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [البقرة: ٢٥١].

هذه الآية أصل عظيم في التطور والإصلاح والنقد الإيجابي وهي أساس في الرقي الحضاري لأنها تؤسس للتنافس المحمود للأحسن والأرقى.

• عدم الصدقة في الآلة لتحفيز العمل والإنتاج:

روى البخاري في صحيحه برقم (١٣٩٤) - حدثنا آدم حدثنا شعبة حدثنا عبدالله بن دينار قال: سمعت سليمان بن يسار عن عراك بن مالك عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «ليس على المسلم في فرسه وغلामه صدقة».

هذا الحديث أصل في التحفيز على العمل والإنتاج فلا زكاة على آلة العمل والإنتاج، وبالتالي فإن هذا يتيح زيادة الإنتاج وبتيح تقليل كلفة الإنتاج وبالتالي يحقق الربح الوافر.

● الحث على العمل بأي صورة ممكنة مهما كانت بسيطة وعدم سؤال الناس لتحقيق الفاعلية في استعمار الأرض التي أمر الله بها ﴿هُوَ أَنشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾ [هود: ٦١]:

روى البخاري في صحيحه برقم (١٤٠١) - حدثنا عبدالله بن يوسف أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: «والذي نفسي بيده لأن يأخذ أحدكم حبله فيحتطب على ظهره خير له من أن يأتي رجلاً فيسأله أعطاه أو منعه».

● تطبيق النظام أصل في كمال العمل:

روى البخاري في صحيحه برقم (٢٢٣٧) - حدثنا قتيبة حدثنا عبدالعزيز عن أبي حازم عن سهل بن سعد رضي الله عنه قال: أتني رسول الله ﷺ بقدر فشرب وعن يمينه غلام هو أحدث القوم والأشياخ عن يساره قال: «يا غلام أتأذن لي أن أعطي الأشياخ». فقال: ما كنت لأؤثر بنصيب منك أحداً يا رسول الله فأعطاه إياه.

تطبيق النظام والتزامه وعدم التساهل خرقه أصل في رقي الأمة وتمام العمل وكماله.

● المسؤولية على الجميع أمام الله كل بحسبه، وهذا أصل في وجوب أداء العمل:

روى البخاري في صحيحه برقم (٢٤١٦) - حدثنا مسدد حدثنا يحيى عن عبيد الله قال: حدثني نافع عن عبدالله رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته فالأمير الذي على الناس راع وهو مسؤول عنهم والرجل راع على أهل بيته وهو مسؤول عنهم والمرأة راعية على بيت بعلها وولده وهي مسؤولة عنهم والعبد راع على مال سيده وهو



مسؤول عنه ألا فكلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته».

توزيع المهام حسب الاختصاص وإيجابها على من أنيطت به من أعظم أسباب النجاح في أدائها على الوجه الأكمل، وتمييز العامل من غير العامل ومعرفة موضع التقصير ومعالجته.

● الفأل حتى لو رأى في المنام غير ذلك، وهذا أصل في الفاعلية والبناء:

روى البخاري في صحيحه برقم (٣١١٨) - حدثنا أبو المغيرة حدثنا الأوزاعي قال: حدثني يحيى عن عبدالله بن أبي قتادة عن أبيه عن النبي ﷺ. وحدثني سليمان بن عبدالرحمن حدثنا الوليد حدثنا الأوزاعي قال: حدثني يحيى ابن أبي كثير قال: حدثني عبدالله بن أبي قتادة عن أبيه قال: قال النبي ﷺ: «الرؤيا الصالحة من الله والحلم من الشيطان فإذا حلم أحدكم حلماً يخافه فليصق عن يساره ولتعوذ بالله من شرها فإنها لا تضره».

وهذا الحديث أصل في الفأل ورد كل ما ينغص حياة المرء ويرده أو يعطله عن فعل العمل الصالح. والفأل هو الأمل الذي يعطي المرء سبباً للصبر وسبباً للبسمة وسبباً للقوة، ولهذا قال ﷺ في الصحيحين عن أبي هريرة: «لَا طَيْرَةَ، وَخَيْرُهَا الْفَأْلُ قَالُوا: وَمَا الْفَأْلُ؟ قَالَ: الْكَلِمَةُ الصَّالِحَةُ يَسْمَعُهَا أَحَدُكُمْ».

● النار لمن قتل نفسه هروباً من ألمٍ ألم به:

روى البخاري في صحيحه برقم (٣٢٧٦) - حدثني محمد قال: حدثني حجاج حدثنا جرير عن الحسن حدثنا جندب بن عبدالله في هذا المسجد وما نسينا منذ حدثنا وما نخشى أن يكون جندب كذب على رسول الله ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «كان فيمن كان قبلكم رجل به جرح

فجزع فأخذ سكيناً فحز بها يده فما رقا الدم حتى مات قال الله تعالى بادرني عبدي بنفسه حرمت عليه الجنة».

وهذا أصل في تحريم الجزع واليأس من روح الله ووجوب الصبر وحسن الظن بالله تعالى.

• عدم احتقار المعروف مهما كان قليلاً:

روى البخاري في صحيحه برقم (٤٣٩١) - حدثني بشر بن خالد أبو محمد أخبرنا محمد بن جعفر عن شعبة عن سليمان عن أبي وائل عن أبي مسعود قال: لما أمرنا بالصدقة كنا نتحامل فجاء أبو عقيل بنصف صاع وجاء إنسان بأكثر منه فقال المنافقون: إن الله لغني عن صدقة هذا وما فعل هذا الآخر إلا رثاء فنزلت ﴿الَّذِينَ يَلْمِزُونَ الْمُطَّوِّعِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الصَّدَقَاتِ وَالَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ﴾ الآية [التوبة: ٧٩].

وفي تقديم الخير ولو بالكلمة الطيبة أو بشيء بسيط:

روى البخاري في صحيحه برقم (٥٦٧٧) - حدثنا أبو الوليد حدثنا شعبة قال: أخبرني عمرو عن خيثمة عن عدي بن حاتم قال: ذكر النبي ﷺ النار فتعوذ منها وأشاح بوجهه ثم ذكر النار فتعوذ منها وأشاح بوجهه قال شعبة: أما مرتين فلا أشك ثم قال: «اتقوا النار ولو بشق تمره فإن لم تجد فبكلمة طيبة».

وروى مسلم في صحيحه برقم - (٦٨٥٧) - حَدَّثَنِي أَبُو عَسَاةٍ الْمُسَمَّعِيُّ حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ - يَغْنِي الْخَزَّازَ - عَنْ أَبِي عِمْرَانَ الْجَوْنِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: قَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ -: «لَا تَحْقِرَنَّ مِنَ الْمَعْرُوفِ شَيْئًا وَلَوْ أَنْ تَلْقَى أَخَاكَ بِوَجْهِ طَلْقٍ».

وروى البخاري في صحيحه برقم - (٥٦٧١) - حدثنا عبدالله بن



يوسف حدثنا الليث حدثنا سعيد هو المقبري عن أبيه عن أبي هريرة قال: كان النبي ﷺ يقول: «يا نساء المسلمات لا تحقرن جارة لجارتها ولو فرسن شاة».

وهذا من أعظم أصول ديمومة العطاء وفعل الخير لكل الناس مهما تباينت منازلهم، ومشاركتهم كل بحسبه في بناء الحياة والعمل للدنيا والآخرة. وهذا الحديث أيضاً أصل في بث روح الثقة بالنفس في فعل ما يحبه الله ويرضاه من العمل والعطاء مهما كان صغيراً، فإنه قد يكون عظيماً عند الله.

وهنا ملاحظة مهمة وهي أن النذب إلى فعل الخير مهما كان صغيراً لا يقتصر على الفقير أو متواضع الحال بل النذب إلى فعل الخير مهما كان صغيراً هو مطلوب لكل الناس ولو كانوا أغنياء، فإنهم إذا كانوا قد أدوا الفرائض فلا يعاب على من بذل صدقة صغيرة - مع ندبه إلى الزيادة من الخير -، كي يدوم سبيل المعروف، وتبقي الأحكام الشرعية في موضوعها الصحيح ولا يحول الثفل إلى واجب، وهذا من حفظ الدين والمعروف.

• النهي عن فعل ما لا نفع فيه في الواقع :

روى البخاري في صحيحه برقم (٥١٦٢) - حدثنا يوسف بن راشد حدثنا وكيع ويزيد بن هارون واللفظ ليزيد عن كهمس بن الحسن عن عبدالله ابن بريدة عن عبدالله بن مغفل: أنه رأى رجلاً يخذف فقال له: لا تخذف فإن رسول الله ﷺ نهى عن الخذف أو كان يكره الخذف وقال: «إنه لا يصاد به صيد ولا ينكأ به عدو ولكنها قد تكسر السن وتفقأ العين». ثم رآه بعد ذلك يخذف فقال له: أحدثك عن رسول الله ﷺ أنه نهى عن الخذف أو كره الخذف وأنت تخذف لا أكلمك كذا وكذا.



وهذا أصل عظيم في صرف الهم إلى العمل النافع والنهي عن تضييع الجهد والمال والوقت فيما لا نفع فيه.

● وجوب العمل لنفع نفسه ونفع الناس، والإمساك عن ضرر الآخرين هو أقل الواجب:

روى البخاري في صحيحه برقم (٥٦٧٦) - حدثنا آدم حدثنا شعبة حدثنا سعيد بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري عن أبيه عن جده قال: قال النبي ﷺ: «على كل مسلم صدقة». قالوا: فإن لم يجد؟ قال: «فيعمل بيديه فينفع نفسه ويتصدق». قالوا: فإن لم يستطع أو لم يفعل؟ قال: «فيعين ذا الحاجة الملهوف». قالوا: فإن لم يفعل؟ قال: «فليأمر بالخير أو قال بالمعروف». قال: فإن لم يفعل؟ قال: «فليمسك عن الشر فإنه له صدقة».

● الاقتصاد في العبادة وإعطاء الحياة حقها المشروع:

روى البخاري في صحيحه برقم (٥٧٨٣) - حدثنا إسحاق بن منصور حدثنا روح بن عبادة حدثنا حسين عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عبد الله بن عمرو قال: دخل علي رسول الله ﷺ فقال: «ألم أخبر أنك تقوم الليل وتصوم النهار». قلت: بلى قال: «فلا تفعل قم ونم وصم وأفطر فإن لجسدك عليك حقًا وإن لعينك عليك حقًا وإن لزورك عليك حقًا وإن لزوجك عليك حقًا وإنك عسى أن يطول بك عمر وإن من حسبك أن تصوم من كل شهر ثلاثة أيام فإن بكل حسنة عشر أمثالها فذلك الدهر كله». قال: فشددت فشدد علي فقلت: فأني أطيق غير ذلك قال: «فصم من كل جمعة ثلاثة أيام». قال: فشددت فشدد علي قلت: أطيق غير ذلك قال: «فصم صوم نبي الله داود». قلت: وما صوم نبي الله داود؟ قال: «نصف الدهر».



وهذا الحديث أصل في التوسط في العبادة وأن وجوب إعطاء الحقوق الدنيوية هو مثل إعطاء الحقوق الأخروية، وأن ذلك كله هو من العبادة التي يعاقب الله تعالى على تركها أو التفريط فيها على حساب العبادات التعبدية.

• تحريم تمني الموت:

روى البخاري في صحيحه برقم (٥٩٩٠) - حدثنا ابن سلام أخبرنا إسماعيل بن علي عن عبدالعزيز بن صهيب عن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يتمنين أحدكم الموت لضر نزل به فإن كان لا بد متمنياً للموت فليقل: اللهم أحييني ما كانت الحياة خيراً لي وتوفني إذا كانت الوفاة خيراً لي».

وهذا من أعظم أسباب بناء الحياة والإقبال عليها بطريق الشرع.

• استثمار القوة والوقت:

روى البخاري في صحيحه برقم (٦٠٤٩) - حدثنا المكي بن إبراهيم أخبرنا عبدالله بن سعيد وهو ابن أبي هند عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «نعمتان مغبون فيهما كثير من الناس الصحة والفراغ».

وهذا أصل في العمل والبناء وشغل الوقت بما ينفع وتسخير القوة للبناء.

• التعفف من السؤال والسعي للعمل واستحصال القوة:

روى البخاري في صحيحه برقم (٦٠٧٦) - حدثنا علي بن عبدالله حدثنا سفيان قال: سمعت الزهري يقول: أخبرني عروة وسعيد بن المسيب عن حكيم بن حزام قال: سألت النبي ﷺ فأعطاني ثم سألته فأعطاني ثم سألته فأعطاني ثم قال: «هذا المال». وربما قال سفيان قال لي: «يا حكيم

إن هذا المال خضرة حلوة فمن أخذه بطيب نفس بورك له فيه ومن أخذه بإشراف نفس لم يبارك له فيه وكان كالذي يأكل ولا يشبع واليد العليا خير من اليد السفلى».

• خير العمل الدائم والتبكير فيه :

روى البخاري في صحيحه برقم (٦٠٩٦) - حدثنا عبدان أخبرنا أبي عن شعبة عن أشعث قال : سمعت أبي قال : سمعت مسروقاً قال : سألت عائشة رضي الله عنها : أي العمل كان أحب إلى النبي ﷺ ؟ قالت : الدائم ، قال قلت : فأني حين كان يقوم ؟ قالت : كان يقوم إذا سمع الصارخ .

وهذا أصل في استغلال الوقت لتحقيق البناء ، وعدم تضييعه بالتأخير في الشروع فيه بل التبكير .

• العمل ضمن الطاقة وخير الأعمال أدومها وإن قل :

روى البخاري في صحيحه برقم (٦١٠٠) - حدثني محمد بن عرعة حدثنا شعبة عن سعد بن إبراهيم عن أبي سلمة عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت : سئل النبي ﷺ أي الأعمال أحب إلى الله ؟ قال : «أدومها وإن قل» . وقال : «اكلفوا من الأعمال ما تطيقون» .

• النهي عن اللغو وإضاعة المال :

روى البخاري في صحيحه برقم (٦١٠٨) - حدثنا علي بن مسلم حدثنا هشيم أخبرنا غير واحد منهم مغيرة وفلان ورجل ثالث أيضاً عن الشعبي عن وراد كاتب المغيرة بن شعبة أن معاوية كتب إلى المغيرة أن اكتب إلي بحديث سمعته من رسول الله ﷺ قال فكتب إليه المغيرة : إني سمعته يقول عند انصرافه من الصلاة : «لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير» . ثلاث مرات قال : وكان ينهى



عن قيل وقال وكثرة السؤال وإضاعة المال ومنع وهات وعقوق الأمهات وواد البنات.

وهذا أصل في الاقتصاد وعدم إضاعة الوقت بما لا نفع فيه.

● الرضا بنعمة الله وعدم النظر إلى من هو أكثر نعمة:

روى البخاري في صحيحه برقم (٦١٢٥) - حدثنا إسماعيل قال: حدثني مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ قال: «إذا نظر أحدكم إلى من فضل عليه في المال والخلق فلينظر إلى من هو أسفل منه».

وهذا أصل في تحقيق الفأل والنظرة الإيجابية في الحياة، وأن الحسد مفسد للعمل والبناء.

● لا يجوز الوفاء بنذر فيه ضرر لأن هذا يتنافى مع مقاصد الشرع في تحقيق النفع والخير في الدنيا والآخرة:

روى البخاري في صحيحه برقم (٦٣٢٦) - حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا وهيب حدثنا أيوب عن عكرمة عن ابن عباس قال: بينا النبي ﷺ يخطب إذا هو برجل قائم فسأل عنه فقالوا: أبو إسرائيل نذر أن يقوم ولا يقعد ولا يستظل ولا يتكلم ويصوم. فقال النبي ﷺ: «مره فليتكلم وليستظل وليقعد وليتم صومه».

● المجتهد مأجور وإن أخطأ:

روى البخاري في صحيحه برقم (٦٩١٩) - حدثنا عبدالله بن يزيد المقرئ المكي حدثنا حيوة بن شريح حدثني يزيد بن عبدالله بن الهاد عن محمد بن إبراهيم بن الحارث عن بسر بن سعيد عن أبي قيس مولى عمرو



ابن العاص عن عمرو بن العاص: أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر».

وهذا دليل على الحث على الاجتهاد والإبداع الفكري من المؤهلين.

• الدين والعلم هو مقياس درجات الناس وليس أنسابهم:

روى مسلم في صحيحه - عن أبي الطفيل عامر بن واثلة أن نافع بن الحارث لقي عمر بن الخطاب بعسفان وكان عمر بن الخطاب يستعمله على مكة فقال: من استعملت على أهل هذا الوادي، فقال: ابن أبزى، قال: ومن ابن أبزى؟ فقال: مولى من موالينا، فقال: استخلفت عليهم مولى، قال: إنه قارئ لكتاب الله عالم بالفرائض، فقال عمر: أما إن نبيكم ﷺ قد قال: «إن الله يرفع بهذا الكتاب أقواماً ويضع به آخرين».

وهذا أصل في كون العمل والأهلية هي المقياس في رقي المجتمع وفاعليته، وليس الحسب والنسب والوساطة التي تهدم الدين والدنيا.

• تحول فرض الكفاية إلى فرض العين عند عدم فعله من الجماعة لتحقيق وقوع الفعل المطلوب وعدم انقطاعه:

روى مسلم في صحيحه برقم - (٤٧٤١) - حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ جَمِيعًا عَنْ جَرِيرٍ قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّمِيمِيِّ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ حُذَيْفَةَ فَقَالَ رَجُلٌ: لَوْ أَدْرَكْتُ رَسُولَ اللَّهِ - ﷺ - قَاتَلْتُ مَعَهُ وَأَبْلَيْتُ فَقَالَ حُذَيْفَةُ: أَنْتَ كُنْتَ تَفْعَلُ ذَلِكَ لَقَدْ رَأَيْتَنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ - ﷺ - لَيْلَةَ الْأَخْزَابِ وَأَخَذْنَا رِيحَ شَدِيدَةٍ وَقُرَّ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - «أَلَا رَجُلٌ يَأْتِينِي بِخَبَرِ الْقَوْمِ جَعَلَهُ اللَّهُ مَعِيَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». فَسَكَنَّا فَلَمْ يُجِبْهُ مِثْلًا أَحَدٌ ثُمَّ قَالَ: «أَلَا رَجُلٌ يَأْتِينَا بِخَبَرِ الْقَوْمِ جَعَلَهُ اللَّهُ مَعِيَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». فَسَكَنَّا فَلَمْ يُجِبْهُ مِثْلًا أَحَدٌ ثُمَّ قَالَ: «أَلَا رَجُلٌ يَأْتِينَا بِخَبَرِ



الْقَوْمَ جَعَلَهُ اللَّهُ مَعِيَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». فَسَكَنَّا فَلَمْ يُجِبْهُ مِنَّا أَحَدٌ فَقَالَ: «قُمْ يَا حُذَيْفَةُ فَأَتِنَا بِخَبَرِ الْقَوْمِ». فَلَمْ أَجِدْ بُدًّا إِذْ دَعَانِي بِاسْمِي أَنْ أَقُومَ قَالَ: «أَذْهَبَ فَأَتِنِي بِخَبَرِ الْقَوْمِ وَلَا تَذْعُرْهُمْ عَلَيَّ». فَلَمَّا وَلِيتُ مِنْ عِنْدِهِ جَعَلْتُ كَأَنَّمَا أَمْشِي فِي حَمَامٍ حَتَّى أَتَيْتُهُمْ فَرَأَيْتُ أَبَا سُفْيَانَ يَصْلِي ظَهْرَهُ بِالنَّارِ فَوَضَعْتُ سَهْمًا فِي كَبِدِ الْقَوْسِ فَأَرَذْتُ أَنْ أَرْمِيَهُ فَذَكَرْتُ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ - ﷺ -: «وَلَا تَذْعُرْهُمْ عَلَيَّ». وَلَوْ رَمَيْتُهُ لَأَصَبْتُهُ فَرَجَعْتُ وَأَنَا أَمْشِي فِي مِثْلِ الْحَمَامِ فَلَمَّا أَتَيْتُهُ فَأَخْبَرْتُهُ بِخَبَرِ الْقَوْمِ وَفَرَعْتُ فُرِزْتُ فَأَلْبَسَنِي رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - مِنْ فَضْلِ عَبَاءَةٍ كَانَتْ عَلَيْهِ يُصَلِّي فِيهَا فَلَمْ أَزَلْ نَائِمًا حَتَّى أَصْبَحْتُ فَلَمَّا أَصْبَحْتُ قَالَ: «قُمْ يَا نَوْمَانُ».

وهذا أصل عظيم في حكمة تشريع فرض العين حين لا يتحقق
الواجب المطلوب بفرض الكفاية لتحقيق المصلحة العامة.

● العذر الشرعي مع النية الصادقة يحفظ الأجر:

روى البخاري في صحيحه برقم ٢٦٨٤ - حدثنا سليمان بن حرب
حدثنا حماد هو ابن زيد عن حميد عن أنس رضي الله عنه: أن النبي ﷺ كان في
غزاة فقال: «إِنْ أَقْوَامًا بِالْمَدِينَةِ خَلَفْنَا مَا سَلَكَنَا شِعْبًا وَلَا وَادِيًا إِلَّا وَهُمْ مَعَنَا
فِيهِ حِسْبُهُمُ الْعَذْرُ».

لأن صدق النية هو الأصل في العمل النافع.

الباب الرابع: الأمر بالأخذ بالقوة في الدين والدنيا

قال تعالى: ﴿يَتَّبِعُنِيْ خُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ وَءَاتِنَاهُ الْحُكْمَ صَبِيحًا﴾ [مريم: ١٢٢].

وقال تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُوا مَا ءَاتَيْنَاكُمْ

يَقْوَةً وَادْكُرُوا مَا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٣﴾ [البقرة: ٦٣].

وروى الإمام مسلم في صحيحه برقم (٢٦٦٤) عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «المؤمن القوي، خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف، وفي كل خير احرص على ما ينفعك، واستعن بالله ولا تعجز، وإن أصابك شيء، فلا تقل لو أني فعلت كان كذا وكذا، ولكن قل قدر الله وما شاء فعل، فإن لو تفتح عمل الشيطان».

القوة في معاجم اللغة: الطاقة والجد وهي خلاف الضعف، وفي لسان العرب: وقوله عز وجل: ﴿يَخَيَّ خُذِ الْكِتَابَ يَقْوَةً﴾ أي: بجد وعون من الله تعالى. اهـ.

إن القوة هي من أعظم سمات هذا الدين الحنيف، إنها قوة العلم وقوة الفهم وقوة الطاعة وقوة الالتزام والتطبيق وقوة الجِد الذي لا هزل فيه، إنها القوة التي تجبر الضعف وتفرج الكرب وتنصر المظلوم وتحمي الدين، فالقوي هو من ينصر الضعيف، والغني هو من يجبر المسكين، والعالم في الشرع هو من يرشد إلى الطريق القويم، والعالم في التكنولوجيا هو من يسخر ما في الأرض لخدمة الإنسان، وهكذا فإن كل خير لا يمكن تسخيرهِ إلا بقوة ولذا أمر الله أن يؤخذ الدين بقوة.

● سنة الله في النصر ووجوب إعداد القوة المادية التي تحقق إرهاب العدو:

قال تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا يَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفِّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ﴾ [الأنفال: ٦٠].

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ



وَلِيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ ﴿١٢٣﴾ [التوبة: ١٢٣].

أمر تعالى بالأخذ بالقوة لحفظ الدين وحفظ الحياة وحفظ الحقوق، ولأن الله تعالى جعل في سنته أن يكون لدينه أعداء فقد أمر بالقوة التي تحقق هذا الحفظ، وليست أي قوة كما قد يتوهم البعض بل السعي الواجب للحصول على القوة التي تغلب ما يملكه الأعداء من القوة التي تحقق قوله تعالى: ﴿تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ﴾ وقوله تعالى: ﴿وَلِيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً﴾ لتحقيق أمر الله تعالى بحفظ الدين وحفظ الحياة الكريمة.

• وجوب إعداد العدة المادية والأخذ بالأسباب:

قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا لَهُ عُدَّةً وَلَكِنْ كَرِهَ اللَّهُ انْبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ وَقِيلَ اقْعُدُوا مَعَ الْقَاعِدِينَ ﴿٤٦﴾﴾ [التوبة: ٤٦].

• ميزان القوى المادية أحد عوامل النصر في الشريعة:

قال تعالى: ﴿الَّذِينَ خَفَفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ ﴿٦٦﴾﴾ [الأنفال: ٦٦].

قال تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ ﴿٢٥﴾﴾ [الحديد: ٢٥].

وهذا باب عظيم فات فهمه على كثير من العباد والعلماء في عالمانا المعاصر، فإن الدين لا يقوم إلا على الكتاب الهادي والحديد الناصر كما يقول شيخ الإسلام ابن تيمية.

قال في المجموع: وقال تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا

مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ ﴿٢٥﴾ [الحديد: ٢٥]، فذكر تعالى أنه أنزل الكتاب والميزان، وأنه أنزل الحديد لأجل القيام بالقسط؛ وليعلم الله من ينصره ورسله؛ ولهذا كان قوام الدين بكتاب يهدي، وسيف ينصر، وكفى بربك هاديًا ونصيرًا. اهـ.

وفي هذا المعنى أيضاً يقول الله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ يَتَأُولَى الْأَلْبَابِ لَكُمْ لِمَّا كُنْتُمْ تَتَفَوَّنَ﴾ [البقرة: ١٧٩] فجعل إقامة العقوبة، التي لا تتم إلا بالقوة، سبباً للكف عن الفساد وانتهاك المحرمات، وهي بالتالي سبب في إقامة الدين وبناء الحياة الطيبة الكريمة.

وكذلك فإن القوة هي سبب في بناء الحياة والتكافل الاجتماعي، فلا تتحقق الصدقة على الفقراء وتفريج الكربات إلا بقوة المال، ولا تتحقق المصالح العامة مثل التعليم والاستشفاء وغيرها إلا بقوة المال وسلطان العلم، هكذا.

الباب الخامس: الوسطية

● الاقتصاد في العبادة لتحقيق مقاصد الشريعة في إقامة الدين في الأرض وعمارتها:

روى البخاري في صحيحه برقم (٤٧٧٦) - حدثنا سعيد بن أبي مريم أخبرنا محمد بن جعفر أخبرنا حميد ابن أبي حميد الطويل: أنه سمع أنس ابن مالك رضي الله عنه يقول: جاء ثلاث رهط إلى بيوت أزواج النبي صلى الله عليه وسلم يسألون عن عبادة النبي صلى الله عليه وسلم فلما أخبروا كأنهم تقالوها فقالوا: أين نحن من النبي صلى الله عليه وسلم؟ قد غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر، قال: أحدهم: أما أنا فإني أصلي الليل أبداً، وقال آخر: أنا أصوم الدهر ولا أفطر، وقال آخر: أنا



اعتزل النساء فلا أتزوج أبداً فجاء رسول الله ﷺ فقال: «أنتم الذين قلتم كذا وكذا؟ أما والله إني لأخشاكم لله وأنقاكم له لكني أصوم وأفطر وأصلي وأرقد وأتزوج النساء فمن رغب عن سنتي فليس مني».

ولا يمكن تحقيق ذلك بمجرد التعبد بل بالموازنة بين العبادة والعمل وتطبيق سنن الله في المأكل والمشرب والنكاح والجهاد والعمل النافع وإعداد العدة وغير ذلك.

● الواقعية وعدم التكلف في السؤال والطاعة حسب الاستطاعة:

روى البخاري في صحيحه برقم (٦٨٥٨) - حدثنا إسماعيل حدثني مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «دعوني ما تركتكم إنما أهلك من كان قبلكم سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم فإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم».

روى البخاري في صحيحه برقم (٦٨٥٩) - حدثنا عبدالله بن يزيد المقرئ حدثنا سعيد حدثني عقيل عن ابن شهاب عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه: أن النبي ﷺ قال: «إن أعظم المسلمين جرماً من سأل عن شيء لم يحرم فحرم من أجل مسأله».

وروى البخاري في صحيحه برقم (٦٨٦٥) - حدثنا محمد بن عبدالرحيم أخبرنا روح بن عبادة حدثنا شعبة أخبرني موسى بن أنس قال: سمعت أنس بن مالك قال: قال رجل يا نبي الله من أبي؟ قال: «أبوك فلان». ونزلت ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنَ أَشْيَاءَ﴾ الآية [المائدة: ١٠١].

وهذا من رحمة الله تعالى بعباده، فإن نهى الشرع عن التكلف في السؤال يقطع دابر التكلف والتنطع في الدين، وهذا تقرير وتوكيد على يسر الدين وخطأ المتنطعين والمتكلفين والمغالين، وأن هذا الدين هو دين وسط لأمة وسط.



• الاقتصاد في العبادة وأن القليل الدائم خير من الكثير المنقطع :

روى البخاري في صحيحه برقم (٥٥٢٣) - حدثني محمد بن أبي بكر حدثنا معتمر عن عبيد الله عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة رضي الله عنها : أن النبي ﷺ كان يحتجر حصيراً بالليل فيصلي ويبسطه بالنهار فيجلس عليه فجعل الناس يثوبون إلى النبي ﷺ فيصلون بصلاته حتى كثروا فأقبل فقال : «يا أيها الناس خذوا من الأعمال ما تطيقون فإن الله لا يمل حتى تعملوا وإن أحب الأعمال إلى الله ما دام وإن قل».

وهذا أصل عظيم من أصول الفقه في الدين وهو أن القليل الدائم خير من الكثير المنقطع، سواء كان هذا القليل صدقة أو معروفاً أو أي نوع من أنواع الخير، لأن الدوام على الخير أعظم نفعاً من انقطاعه، وكذلك فإن الاقتصاد في العبادة هي سبب للدوام فإن هذا مناسب للفطرة التي فطر الناس عليها بخلاف التكلف في فعل الخير فإنه قد يكون سبباً لانقطاعه لأنه غير مناسب للفطرة التي فطر الله الناس عليها. وهنا أقول أن التكلف في فعل الخير لا يعني بالضرورة فعل الخير الكثير، بل قد يكون فعل الخير الكثير صادر من غير تكلف، ولا شك أن فعل الخير الكثير أمر مطلوب شرعاً، وكذلك فإن الخير الكثير الدائم أفضل قطعاً من الخير القليل الدائم، والكلام هنا حول التكلف الذي يؤدي إلى الانقطاع، وهو كذلك في العادة.

• الموازنة بين الصدقة والغنى :

روى البخاري في صحيحه برقم (١٢٣٣) - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه رضي الله عنه قال : كان رسول الله ﷺ يعودني عام حجة الوداع من وجع اشتد بي فقلت : إني قد بلغ بي من الوجع وأنا ذو مال ولا يرثني إلا ابنة أفتصدق بثلثي مالي؟ قال : «لا». قلت : بالشرط؟ فقال : «لا». ثم قال : «الثلث والثلث كبير



أو كثير إنك أن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكفون الناس وإنك لن تنفق نفقة تبتغي بها وجه الله إلا أجرت بها حتى ما تجعل في في امرأتك». فقلت: يا رسول الله أخلف بعد أصحابي؟ قال: «إنك لن تخلف فتعمل عملاً صالحاً إلا ازددت به درجة ورفعة ثم لعلك أن تخلف حتى ينتفع بك أقوام ويضر بك آخرون اللهم امض لأصحابي هجرتهم ولا تردهم على أعقابهم لكن البائس سعد بن خولة». يرثي له رسول الله ﷺ أن مات بمكة.

إن هذا الحديث الشريف يؤصل لوجوب الموازنة الشرعية بين العبادة بمعناها التعبدية وهي هنا الصدقة، وبين الأخذ بأسباب القوة المادية في الحياة الدنيا وهي هنا ترك المال للورثة يتقوا به في الدنيا. وفي حقيقة الأمر فإن هذه الموازنة هي تأصيل لقوة الدين والعبادة، فإن عبادة القوي خير من عبادة الضعيف بل هي أسمى وأعظم، ولذا قال ﷺ: «المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف، وفي كل خير»، وإذا كان ضعيف الحال والمال محتاجاً إلى من ينصره ويغنيه، بخلاف غني الحال والمال، فإن لجوء الغني إلى الله تعالى وعبادته إياه ورجائه رحمته يكون أسمى في المعنى من لجوء فقير الحال والمال إلى الله ورجائه رحمته، فإنه لا يؤمن عليه من فتنة الغنى. وهذا باب واسع وقد فصل شيخ الإسلام وتلميذه ابن القيم في المفاضلة بين الفقير الصابر والغني الشاكر وبيننا أن أفضلهما أتقاهما.

الباب السادس: التكافل الاجتماعي

• وجوب إطعام الجائع:

روى البخاري في صحيحه برقم (٥٣٢٥) - حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا أبو عوانة عن منصور عن أبي وائل عن أبي موسى الأشعري قال: قال

رسول الله ﷺ: «أطعموا الجائع وعودوا المريض وفكوا العاني».

وهذا أصل عظيم في وجوب التكافل الاجتماعي وأنه فرض على الكفاية، ولو قصر الجماعة لكان فرضاً على الأعيان.

● القيام بنصرة المحتاج والتكافل الاجتماعي بمنزلة القيام بالجهاد والعبادة:

روى البخاري في صحيحه برقم (٥٦٦٠) - حدثنا إسماعيل بن عبد الله قال: حدثني مالك عن صفوان بن سليم يرفعه إلى النبي ﷺ قال: «الساعي على الأرملة والمسكين كالمجاهد في سبيل الله أو كالذي يصوم النهار ويقوم الليل».

وهذا أصل في بناء الحياة الدنيا.

● تولي الدولة مسؤولية من لا نفقة لهم وكذا الديون المعجوز عن سدادها:

روى البخاري في صحيحه برقم (٢٢٦٨) - حدثنا أبو الوليد حدثنا شعبة عن عدي بن ثابت عن أبي حازم عن أبي هريرة ؓ عن النبي ﷺ قال: «من ترك مالا فلورثته ومن ترك كلاً فإلينا». (كلاً): عيلاً لا نفقة لهم أو ديناً لا وفاء له.

وهذا أصل في تحقيق سعادة المجتمع.

● وجوب بذل فضول المال على الأعيان في وقت الحاجة:

روى مسلم في صحيحه برقم (٣٢٥٨) - حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ حَدَّثَنَا أَبُو الْأَشْهَبِ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: بَيْنَمَا نَحْنُ فِي سَفَرٍ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِذْ جَاءَ رَجُلٌ عَلَى رَاحِلَةٍ لَهُ قَالَ: فَجَعَلَ يَضْرِبُ بَصْرَهُ يَمِينًا



وَسِمَالًا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَ مَعَهُ فَضْلٌ ظَهَرَ فَلْيَعُدْ بِهِ عَلَى مَنْ لَا ظَهَرَ لَهُ وَمَنْ كَانَ لَهُ فَضْلٌ مِنْ زَادٍ فَلْيَعُدْ بِهِ عَلَى مَنْ لَا زَادَ لَهُ»، قَالَ: فَذَكَرَ مِنْ أَصْنَافِ الْمَالِ مَا ذَكَرَ حَتَّى رَأَيْنَا أَنَّهُ لَا حَقٌّ لِأَحَدٍ مِنَّا فِي فَضْلٍ.

وهذا من أعظم النصوص الشرعية في وجوب بذل المال عند الحاجة، وهو نص في وجوب التكافل الاجتماعي بين المسلمين، وأن على ولي الأمر فرضه على الأمة. والحديث ينص على وجوب أخذ الفضل، وهو الزائد عن الحاجة، ووجوب بذله لمن يحتاجه، فهذا نص أن في المال حقاً سوى الزكاة. ولو طبق هذا النص لكان كل مسلمي العالم في نعمة وقوة، ولا تسعت دعوة الإسلام بين شعوب الأرض جميعاً.

● بذل السلام ولو على من لم تعرف:

روى البخاري في صحيحه برقم (٥٨٨٢) - حدثنا عبدالله بن يوسف حدثنا الليث قال: حدثني يزيد عن أبي الخير عن عبدالله بن عمرو: أن رجلاً سأل النبي ﷺ أي الإسلام خير؟ قال: «تطعم الطعام وتقرأ السلام على من عرفت وعلى من لم تعرف».

وهذا من أعظم الأصول في تحقيق الترابط الاجتماعي وتحقيق الأخوة الإسلامية والدعوة إلى الله تعالى، وفي هذا الحديث تحقيق لقول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴿١٣﴾﴾ [الحجرات: ١٣].

● لا يجوز الدعاء على العاصي بل يجب إعانته على ترك المعصية:

روى البخاري في صحيحه برقم (٦٣٩٥) - حدثنا قتيبة حدثنا أبو ضمرة أنس عن يزيد بن الهاد عن محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة عن أبي هريرة ؓ: أتى النبي ﷺ برجل قد شرب قال: «اضربوه». قال أبو هريرة



فمنا الضارب بيده والضارب بنعله والضارب بثوبه فلما انصرف قال بعض القوم: أخزأك الله قال: «لا تقولوا هكذا لا تعينوا عليه الشيطان».

وروى البخاري في صحيحه برقم (٦٣٩٨) - حدثنا يحيى بن بكير حدثني الليث قال: حدثني خالد بن يزيد عن سعيد ابن أبي هلال عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر بن الخطاب: أن رجلاً على عهد النبي ﷺ كان اسمه عبدالله وكان يلقب حماراً وكان يضحك رسول الله ﷺ وكان النبي ﷺ قد جلده في الشراب، فأتى به يوماً فأمر به فجلد فقال رجل من القوم: اللهم العنه ما أكثر ما يؤتى به؟ فقال النبي ﷺ: «لا تلعنوه فوالله ما علمت إلا أنه يحب الله ورسوله».

وهذا من أعظم أسباب إصلاح المجتمع، وفيه معنى التكافل الاجتماعي والديني لتحقيق مجتمع صالح.

● مشروعية ستر المعصية:

وروى البخاري في صحيحه برقم (٦٤٣٩) - حدثنا سعيد بن عفير قال حدثني الليث حدثني عبدالرحمن بن خالد عن ابن شهاب عن ابن المسيب وأبي سلمة أن أبا هريرة قال: أتى رسول الله ﷺ رجل من الناس وهو في المسجد فناداه يا رسول الله إني زنيت يريد نفسه فأعرض عنه النبي ﷺ فتنحى لشق وجهه الذي أعرض قبله فقال: يا رسول الله إني زنيت فأعرض عنه فجاء لشق وجه النبي ﷺ الذي أعرض عنه فلما شهد على نفسه أربع شهادات دعاه النبي ﷺ فقال: «أبك جنون». قال: لا يا رسول الله فقال: «أحصنت». قال: نعم يا رسول الله، قال: «اذهبوا به فارجموه».

وروى البخاري في صحيحه برقم (٦٤٣٧) - حدثني عبدالقدوس بن محمد حدثني عروة بن عاصم الكلابي حدثنا همام بن يحيى حدثنا إسحق



ابن عبدالله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: كنت عند النبي ﷺ فجاءه رجل فقال: يا رسول الله إني أصبت حداً فأقمه علي، قال: ولم يسأله عنه قال: وحضرت الصلاة فصلى مع النبي ﷺ فلما قضى النبي ﷺ الصلاة، قام إليه رجل فقال: يا رسول الله إني أصبت حداً فأقم في كتاب الله قال: «أليس قد صليت معنا». قال: نعم، قال: «فإن الله قد غفر لك ذنبك أو قال حدك».

وهذا من الأدلة العظيمة على أن الستر من مقاصد الشريعة وأن العقوبة إنما تحقق مقاصدها عند ظهور الذنب في المجتمع لحفظ المجتمع من الوقوع بها ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ يَتَأَوَّلِي الْأَلْبَابِ﴾ [البقرة: ١٧٩].

• لا يجوز منع فضل الماء بل يجب بذله لتحقيق الأمن الغذائي والتكافل الاجتماعي:

روى البخاري في صحيحه برقم (٦٥٦١) - حدثنا إسماعيل حدثنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: «لا يمنع فضل الماء ليمنع به فضل الكلاء».

وهذا من أعظم الأصول في تحريم منع الفضل لاسيما في الموارد الأساسية للحياة، ولو تم تطبيق هذا الأصل لكان في ذلك حياة كريمة لكثير من الجياع والمحرومين في الأرض.

• لا يجوز طلاق الحائض رجاء الصلح عند انتهاء الحيض:

روى البخاري في صحيحه برقم (٦٧٤١) - حدثنا محمد بن أبي يعقوب الكرماني حدثنا حسان بن إبراهيم حدثنا يونس قال محمد أخبرني سالم أن عبدالله بن عمر أخبره: أنه طلق امرأته وهي حائض فذكر عمر للنبي ﷺ فتغيظ فيه رسول الله ﷺ ثم قال: «ليراجعها ثم ليمسكها حتى



تطهر ثم تحيض فتطهر فإن بدا له أن يطلقها فليطلقها.

وهذا من أوضح الأدلة على الحكمة البالغة في منع أسباب التفكك العائلي وتقوية الأواصر الاجتماعية، فإن فترة حيض النساء قد تكون سبباً في صدود الزوج وميله إلى التطليق في حال وجود ما يشوب العلاقة بين الزوجين، فنهى الشرع عن اعتبار التطليق في هذه الفترة، ترجيحاً لدوام الزواج.

● الاعتبار في الظاهر في النسب وإن توفرت الشبهة:

روى البخاري في صحيحه برقم (٦٨٨٤) - حدثنا أصبغ بن الفرج حدثني ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة: أن أعرابياً أتى رسول الله ﷺ فقال: إن امرأتي ولدت غلاماً أسود وإني أنكرته فقال له رسول الله ﷺ: «هل لك من إبل؟». قال: نعم، قال: «فما ألوانها». قال: حمر، قال: «هل فيها من أورك». قال: إن فيها لورقاً قال: «فأني ترى ذلك جاءها». قال: يا رسول الله عرق نزعها. قال: «ولعل هذا عرق نزعها». ولم يرخص له في الانتفاء منه.

وهذا نص عظيم لحفظ الرابطة الاجتماعية وقطع دابر الطعن في الأنساب الذي يسبب العداوة والقطيعة بين الناس، وإن توفرت الشبهة ترجيحاً لمصلحة الرابطة الاجتماعية ووحدها.

● التثبت في الأخبار:

روى مسلم في صحيحه: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ حَدَّثَنَا أَبِي ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ قَالَا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ حُبَيْبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ حَفْصِ بْنِ غَاصِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ -: «كَفَى بِالْمَرْءِ كَذِبًا أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ».



هذا أصل عظيم في الحفاظ على الروابط الاجتماعية ورد الفتن وسوء الظن، فإن أكثر ضعف الأمة إنما جاء من الأخبار الضعيفة والمكذوبة، أو الأخبار الناقصة أو المجملة والمبهمه، فنتج عن ذلك الأخذ بالعقائد الفاسدة أو السلوك المنحرف، أو الفرقة والافتتال بين الأخوة في الإسلام.

● الخلاف المفرق بين المسلمين سبب للضعف والهزيمة:

قال تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَتَزَعَّوْا فَنفَشُلُوا وَتَذْهَبَ رِجَالُكُمْ وَأَصِيرُوا إِنَّا اللَّهُ مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ (الأنفال: ٤٦).

وهذا من أعظم أصول الدين وهو الوحدة وعدم الفرقة، فإن كل أنواع الضعف الذي تعاني منه أمة الإسلام إنما مرده هذا التفرق، وليس هذا موضع تفصيله، وإنما موضع التوكيد على أن الوحدة وعدم الفرقة هي من أعظم أصول هذا الدين العظيم وقواعده.

قال شيخ الإسلام في المجموع (٣٥٨/٢٢) : والاجتماع والائتلاف من أعظم الأمور التي أوجبها الله ورسوله، قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ (آل عمران: ١٠٢)، ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ - إلى قوله -: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ (آل عمران: ١٠٣ - ١٠٥)، ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾ (آل عمران: ١٠٦)، قال ابن عباس: تبيض وجوه أهل السنة والجماعة وتسود وجوه أهل البدعة والفرقة.

ثم قال: وهذا الأصل العظيم: وهو الاعتصام بحبل الله جميعاً وأن لا يتفرق هو من أعظم أصول الإسلام ومما عظمت وصية الله تعالى به في كتابه. اهـ.

وقال في المجموع (٢٨: ٥١): وتعلمون أن من القواعد العظيمة التي

● **علة تحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها:**

● **علة عدم التناجي بين شخصين دون ثالث لا رابع له:**

الحكمة



وهذا نص كريم يهدف إلى حفظ كرامة الإنسان وحفظ الترابط الاجتماعي ويقطع دابر التمايز الطبقي أو العرقي أو المادي بين الناس، وأن الشرع يقصد سعادة الإنسان عند الاجتماع مع الناس ونبذ ما يكدر هذه السعادة.

● النهي عن التداخل مع معاملات الآخرين لحين انقضائها، والنهي عن التحايل في المعاملة، والنهي عن اشتراط ما يضر الغير:

روى البخاري في صحيحه برقم (٢٠٣٣) - حدثنا علي بن عبدالله حدثنا سفيان حدثنا الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: (نهى رسول الله ﷺ أن يبيع حاضر لباد، ولا تناجشوا ولا يبيع الرجل على بيع أخيه، ولا يخطب على خطبة أخيه، وتسأل المرأة طلاق أختها لتكفأ ما في إنائها).

هذه النواهي إنما شرعت لحفظ الروابط الاجتماعية واجتناب الخصام، وهي واضحة المعنى لكل عاقل. أما بيع الحاضر للباد فلما في ذلك من استغلال عدم معرفة الذي جاء من البادية بالسوق، وأما النجش فهو من الغش القبيح والتأمر مع آخرين لرفع السعر وإيهام المشتري، وأما اشتراط المرأة في زواجها طلاق الزوجة الأولى فهذا فيه من الظلم وقطع الرزق ما يخالف ما أمر الله تعالى به. وكل هذه النواهي وغيرها إنما قصد بها الشرع حفظ الروابط الاجتماعية والمحبة والأخوة والتكافل بين الناس.

● علة الأمر بالاستئذان عند دخول البيوت من أجل الستر وحفظ الترابط الاجتماعي:

روى البخاري في صحيحه برقم (٥٨٨٧) - حدثنا علي بن عبدالله حدثنا سفيان قال الزهري: حفظته كما أنك ها هنا عن سهل بن سعد قال:

اطلع رجل من جحر في جحر النبي ﷺ ومع النبي ﷺ مدرى يحك به رأسه فقال: «لو أعلم أنك تنتظر لطعنت به في عينك إنما جعل الاستئذان من أجل البصر».

وهذا نص وجوب حفظ العورات ووجوب الاستئذان لأجل الستر، وفي هذا سبب عظيم لدوام العلاقة الطيبة بين الناس، فإن الناس لو أذن لهم بالاطلاع على عيوب الآخرين وكشف أسرارهم لترتب على ذلك فساد عظيم وقطع للعلاقات بين الناس ولمنع بسبب ذلك خير كثير، قال تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴿٧٧﴾ فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فِيهَا أَحَدًا فَلَا تَدْخُلُوهَا حَتَّى يُؤْذَنَ لَكُمْ وَإِنْ قِيلَ لَكُمْ آجِعُوا فَأَجِعُوا هُوَ أَزْكَى لَكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ﴿٧٨﴾﴾ [النور: ٢٧، ٢٨]، وقال تعالى: ﴿وَلَا يَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَبَ بََعْضُكُم بَعْضًا﴾ [الحجرات: ١٢].

• عدم الخروج على الإمام إلا أن ترو كُفراً صريحاً:

روى البخاري في صحيحه برقم (٦٦٤٧) - حدثنا إسماعيل حدثني ابن وهب عن عمرو عن بكير عن بسر بن سعيد عن جنادة بن أبي أمية قال: دخلنا على عبادة بن الصامت وهو مريض قلنا: أصلحك الله حدث بحديث ينفعك الله به سمعته من النبي ﷺ قال: دعانا النبي ﷺ فبايعناه فقال فيما أخذ علينا أن بايعنا على السمع والطاعة في منشطنا ومكرهنا وعسرنا ويسرنا وأثرة علينا وأن لا ننازع الأمر أهله إلا أن تروا كُفراً بواحا عندكم من الله فيه برهان.

وهذا من أعظم النصوص الشرعية التي تقضي بسد الذريعة إلى الفتن والفرقة والحرص على وحدة المسلمين، لاسيما قوله (بواحا) فإن هذا اللفظ



يقطع بالصراحة وعدم احتمال الاجتهاد والتأويل، وهذا لا يقع إلا ممن عمد الكفر وقصده من الحكام. ومع ذلك فإن الشرع وضع ضوابط أخرى في هذا الباب منها القدرة على الخروج في حال الكفر البواح، وهذا تقديره لأهل الشورى من العلماء والخبراء المختصين.

● عدم إرهاب المسلم بالإشارة بالسلاح:

روى البخاري في صحيحه برقم (٦٦٦١) - حدثنا محمد أخبرنا عبدالرزاق عن معمر عن همام سمعت أبا هريرة: عن النبي ﷺ قال: «لا يشير أحدكم على أخيه بالسلاح فإنه لا يدري لعل الشيطان ينزغ في يده فيقع في حفرة من النار».

وهذا نص في أدب المعاملة والحوار والاحترام بين المسلمين، وفيه سد الذريعة إلى الخطأ في إيذاء الآخرين في النفس وفي البدن.

● وجوب احترام العبد أو الخادم:

روى البخاري في صحيحه برقم (٢٤٠٧) - حدثنا آدم بن أبي إياس حدثنا شعبة حدثنا واصل الأحذب قال: سمعت المعرور بن سويد قال: رأيت أبا ذر الغفاري رضي الله عنه وعليه حلة وعلى غلامه حلة فسألناه عن ذلك فقال: «إني ساببت رجلاً فشكاني إلى النبي ﷺ فقال لي النبي ﷺ: «أعيرته بأمه». ثم قال: «إن إخوانكم خولكم جعلهم الله تحت أيديكم فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه مما يأكل وليلبسه مما يلبس ولا تكلفوهم ما يغلبهم فإن كلفتموهم ما يغلبهم فاعينوهم».

هذا نص عظيم في وجوب اعتبار الأخوة في معاملة الطبقات الاجتماعية من الدرجات الدنيا في هذه الدنيا، وهو أصل في تحقيق الأخوة الإنسانية، وأصل في وجوب تكريم الإنسان الذي كرمه الله تعالى، وأصل في تحفيز الإنتاج، وتعزيز الروابط الاجتماعية.

● حفظ كرامة الإنسان حتى عند القتال:

روى البخاري في صحيحه برقم (٢٤٢٠) - حدثنا محمد بن عبيد الله حدثنا ابن وهب قال: حدثني مالك بن أنس قال: وأخبرني ابن فلان عن سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ. وحدثنا عبدالله ابن محمد حدثنا عبدالرزاق أخبرنا معمر عن همام عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «إذا قاتل أحدكم فليجنب الوجه».

وهذا أصل في رقي قيم الإسلام في أدب القتال، وفي تكريم الإنسان الذي كرمه الله تعالى، وفي عدم قطع الروابط الاجتماعية حتى عند أعلى درجات الخلاف وهو القتال، ومثله النهي عن القتل صبراً، والنهي عن التمثيل في القتل.

● بذل النصيحة والإرشاد لكل المسلمين:

روى البخاري في صحيحه برقم (٢٠٤٩) - حدثنا علي بن عبدالله حدثنا سفيان عن إسماعيل عن قيس سمعت جريراً رضي الله عنه: بايعت رسول الله ﷺ على شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة والسمع والطاعة والنصح لكل مسلم.

أقول: هذا الحديث أحد أهم النصوص الشرعية في بناء العلاقات الاجتماعية بين المسلمين، إذ أن النصيحة أمر عام في الإرشاد لكل خير سواء كان خيراً أخروياً أو دنيوياً وفي هذا تحفيز للرقى والإنتاج في الدين والدنيا: فتعليم الجاهل نفع، ونصح العاصي نفع، وإضافة المعلومة وتكملتها نفع، وتنبيه الغافل وتحذيره نفع، وإعطاء الدليل لمن لا يعرفه نفع، وإثبات الحق أو الباطل نفع، والدلالة إلى البديل النافع نفع، وهذا كله على أساس تحقق صحة النصيحة قبل بذلها، وكذلك الصدق فيها والإخلاص.



الباب السابع:

اعتبار التباين والتفاوت في درجات الأعمال وأصحابها

• تفاوت درجات الأعمال الصالحة عند الله تعالى بحسبها:

قال تعالى: ﴿أَجْمَلْتُمْ سَفَايَةَ الْحَاجِّ وَبِمَارَةِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَجَاهَدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَوُونَ عِنْدَ اللَّهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [التوبة: ١٩].

وهذا باب عظيم، فإن الشريعة في كل مواردها تميز بين درجات العمل الصالح ودرجات العمل الفاسد، فلا يستوي عند الله المجاهد بنفسه مع المجاهد بماله، كما لا يستوي من أنفق في زمن الشدة مع من أنفق في زمن اليسر ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتْلَ أَوْلِيكَ أَعْظَمَ دَرَجَةً مَنِ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَتْلُوا وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾ [الحديد: ١٠]. وهذا غاية في الحكمة والعدل، فلو تساوى الناس في أخذ الأجر على أعمالهم الصالحة لفسدت الحياة ولاقتصر الناس على أدنى الدرجات ولتعطلت مقاصد الشريعة، وكذا يقال في الأعمال الفاسدة.

• تفاضل الإيفاء بالشروط حسب الأهمية لاسيما شروط الزواج لبناء الأسرة على قواعد سليمة:

روى البخاري في صحيحه برقم (٢٥٧٢) - حدثنا عبدالله بن يوسف حدثنا الليث قال: حدثني يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عقبة بن عامر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «أحق الشروط أن توفوا به ما استحللتم به الفروج».

وهذا من أهم النصوص التي تؤكد حكمة الشريعة، فإن عقد الزواج هو من أعظم العقود التي تضبط العلاقات الاجتماعية وتقويها وتحفظ

المجتمع من الضياع والتفكك وما يترتب على ذلك من تحصين قوة المجتمع وسلامته واستقراره وانعكاس ذلك على النواحي الاقتصادية والسياسية وغير ذلك من أسباب قوة الأمم.

• تفاوت درجات العاملين ووجوب التفريق بين القوي والضعيف وبين العامل وغير العامل:

قال تعالى: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ وَمَنْ رَزَقْنَاهُ مِنَّا رِزْقًا حَسَنًا فَهُوَ يُنْفِقُ مِنْهُ سِرًّا وَجَهْرًا هَلْ يَسْتَوِي الْهَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٧٥﴾ وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَى مَوْلَاهُ أَيْنَمَا يُوَجِّههُ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ هَلْ يَسْتَوِي هُوَ وَمَنْ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَهُوَ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿٧٦﴾﴾ [النحل: ٧٥، ٧٦].

وقال تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَلَا الْمُسِيءُ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴿٥٨﴾﴾ [غافر: ٥٨].

وكما ميزت الشريعة في درجات الأعمال، فإن الشريعة تميز في درجات العاملين وإن كانوا مؤمنين، فالقوي غير الضعيف، والصحيح غير المريض، والعالم غير الجاهل، والهمام غير الكسول، وهكذا في سائر الخلق، وهو كذلك منتهى الحكمة والعدل بين العباد، ليتحقق وضع الناس في منازلهم ووضع الشخص المناسب في العمل المناسب، وكما يقال: فإن العدل هو وضع الشيء في محله، كما أن الظلم وضع الشيء في غير محله.

وفي هذا الباب يقول ﷺ في الحديث الصحيح عن أبي هريرة رضي الله عنه: «المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف وفي كل خير».

• تقديم الأعلّم والأفضل عند إعطاء الناس منازلهم:

روى مسلم في صحيحه برقم - (١٠٠٠) - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ



حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ وَوَكَيْعٌ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عَمِيرِ الثَّيْمِيِّ عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - يَمْسَحُ مَنَاكِبَنَا فِي الصَّلَاةِ وَيَقُولُ: «اسْتَوُوا وَلَا تَخْتَلِفُوا فَتَخْتَلَفَ قُلُوبُكُمْ لِيَلْبِسِي مِنْكُمْ أُولُو الْأَخْلَامِ وَالنُّهَى ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ». قَالَ أَبُو مَسْعُودٍ: فَأَنْتُمْ الْيَوْمَ أَشَدُّ اخْتِلَافًا.

وهذا أصل عظيم في إعطاء الناس منازلهم، وتكريمهم وتقريبهم وتحفيزهم وذلك ظاهر في قوله ﷺ: «يلبسي منكم أولو الأخلام والنهي»، لأن في ذلك تحفيزهم على العطاء لسائر الأمة سواء كان هذا العطاء علماً شرعياً أو علماً مادياً نافعاً، وهذا ما تفعله دول الغرب من تكريم العلماء وتقريبهم حيث كان سبباً لتقدمهم في مجال العلم المادي مع أن المسلمين أولى بذلك منهم لأن تكريم العلماء أصل في الدين، ولذا قال ﷺ: «خير الناس من نفع الناس».

الباب الثامن: تقديم الأولويات

● تأكيد النبي ﷺ على الأولويات لاسيما قبل موته:

روى البخاري في صحيحه برقم (٤٢٥) - حدثنا أبو اليمان قال: أخبرنا شعيب عن الزهري أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة: أن عائشة وعبد الله بن عباس قالا: لما نزل رسول الله ﷺ طفق يطرح خميصة له على وجهه فإذا اغتم بها كشفها عن وجهه فقال وهو كذلك: «لعنة الله على اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد». يحذر ما صنعوا.

وهذا أصل في تأكيد الأهم ومتابعة تحقيقه، ثم المهم ثم ما دون ذلك، وهذا متساوق مع ما قرره الشريعة من التمييز بين درجات الخير وبين درجات الشر كما مر، فإن هذا من تمام حكمة الشريعة. وفي هذا النص

الشریف توكید النبی ﷺ في مرض موته على صيانة التوحيد من الشرك وفي هذا دليل على أن التوحيد أعظم شيء في الإسلام، حيث يوصي الإنسان أهله عند موته بأهم أمر عنده، لاسيما أنه قرن ذلك بطرح الخميصة وكشفها تنبيهاً لمن حوله على عظمة الأمر وهوله.

● التدرج في الدعوة والبدء بالتوحيد:

روى البخاري في صحيحه برقم (١٣٣١) - حدثنا أبو عاصم الضحاك ابن مخلد عن زكرياء بن إسحاق عن يحيى بن عبدالله بن صيفي عن أبي معبد عن ابن عباس ؓ: أن النبي ﷺ بعث معاذاً ؓ إلى اليمن فقال: «ادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأني رسول الله فإن هم أطاعوا لذلك فأعلمهم أن الله قد افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة فإن هم أطاعوا لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة في أموالهم تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم».

إن الإسلام لا يتحقق في النفس ولا في الحياة إلا بعد تحقق أصوله وقواعده التي تبنى عليها سائر أحكام العبادات والمعاملات التي شرعها الله تعالى لعباده. وأول هذه الأصول هي شهادة التوحيد والرسالة المحمدية، فلا إسلام من دون أفراد الله تعالى وحده بالعبادة، ولا إسلام من دون الإقرار والقبول والخضوع بأن محمداً رسول الله، وأنه ما ﴿كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَىٰ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٣٦].

لقد مكث رسول الله ﷺ بمكة ثلاث عشرة سنة وهو يعلم الناس الشهادتين لتهيأ النفوس والعقول لقبول سائر التشريعات وتطبيقها حباً وعبادة لله تعالى فضلاً عما فيها من الخير والصلاح للعباد.

والمقصود هنا هو الحكمة الشرعية في التدرج الذي يفضي إلى القبول



والتطبيق، فقد ابتدأ القرآن الكريم بتوحيد الربوبية واستدل به على توحيد الألوهية ﴿أَمَّنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَنْبَتْنَا بِهِ حَدَائِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ مَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُنْبِتُوا شَجَرَهَا أَوَلَيْسَ مَعَ اللَّهِ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ ﴿٦٠﴾ أَمَّنْ جَعَلَ الْأَرْضَ قَرَارًا وَجَعَلَ خِلَالَهَا أَنْهَارًا وَجَعَلَ لَهَا رَوَاسِيَ وَجَعَلَ بَيْنَ الْبَحْرَيْنِ حَاجِزًا أَوَلَيْسَ مَعَ اللَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٦١﴾ أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ السُّوءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَاءَ الْأَرْضِ أَوَلَيْسَ مَعَ اللَّهِ قَلِيلًا مَا تَذَكَّرُونَ ﴿٦٢﴾ أَمَّنْ يَهْدِيكُمْ فِي ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَنْ يُرْسِلِ الرِّيحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ أَوَلَيْسَ مَعَ اللَّهِ تَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٦٣﴾ أَمَّنْ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَمَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَوَلَيْسَ مَعَ اللَّهِ قُلْ هَانُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴿٦٤﴾﴾ [النمل: ٦٠ - ٦٤].

وكذلك تدرجت الشريعة في أحكام الخمر والربا وغير ذلك تهيئة للنفوس لقبولها وتطبيقها في الواقع.

• أحكام المصالح العامة أعظم وأشد من غيرها من الأحكام:

قال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَى أَمْرٍ جَامِعٍ لَمْ يَذْهَبُوا حَتَّى يَسْتَأْذِنُوهُ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَأْذِنُونَكَ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ فَإِذَا أَسْتَأْذِنُوكَ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ فَأَذَنْ لِمَنْ شِئْتَ مِنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿٦٦﴾﴾ [النور: ٦٢].

إن هذا الأصل هو من أعظم موارد الحكمة في هذا الدين، إذ تقديم المصلحة العامة على المصلحة الجزئية عند التعارض هو أصل في حفظ المصالح العامة والخاصة على حد سواء، فإن حفظ المصلحة العامة يهدف فيما يهدف: حفظ مصلحة الأفراد والمصلحة الخاصة، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ يَأْتُولِي أَلْتَبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٧٩﴾﴾ [البقرة: ١٧٩]،

Y.



أما الكلام على أن جنس المأمور مقدم على جنس ترك المحظور، فقد فصل فيه شيخ الإسلام في المجموع (١٥/٢٠) تفصيلاً عظيماً وأثبتته في أكثر من عشرين وجهاً، أختصرها بالآتي:

منها: أن أعظم الحسنات هو الإيمان بالله ورسوله، وأعظم السيئات الكفر، والإيمان أمر وجودي فلا يكون الرجل مؤمناً ظاهراً حتى يظهر أصل الإيمان وهو: شهادة أن لا إله إلا الله وشهادة أن محمداً رسول الله، ولا يكون مؤمناً باطناً حتى يقر بقلبه بذلك.

وإذا كان أصل الإيمان الذي هو أعظم القرب والحسنات والطاعات فهو مأمور به، والكفر الذي هو أعظم الذنوب والسيئات والمعاصي ترك هذا المأمور به سواء اقترن به فعل منهي عنه من التكذيب أو لم يقترن به شيء بل كان تركاً للإيمان فقط: علم أن جنس فعل المأمور به أعظم من جنس ترك المنهي عنه.

ومنها: أن أول ذنب عصي الله به كان من أبي الجن وأبي الإنس أبوي الثقليين المأمورين وكان ذنب أبي الجن أكبر وأسبق وهو ترك المأمور به وهو السجود إباءً واستكباراً، وذنب أبي الإنس كان ذنباً صغيراً ﴿فَلَقَىٰ آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَتَيْنِ فَنَابَ عَلَيْهِمَا﴾ [البقرة: ٣٧]. وهو إنما فعل المنهي عنه وهو الأكل من الشجرة.

ومنها: أن الحسنات التي هي فعل المأمور به تذهب بعقوبة الذنوب والسيئات التي هي فعل المنهي عنه. ثم قال: وأما الحسنات فلا تذهب ثوابها السيئات مطلقاً فإن حسنة الإيمان لا تذهب إلا بنقيضها وهو الكفر.

ومنها: أن تارك المأمور به عليه قضاؤه وإن تركه لعذر مثل ترك



الصوم لمرض أو لسفر، ومثل النوم عن الصلاة أو نسيانها، ومثل من ترك شيئاً من نسكه الواجب فعليه دم أو عليه فعل ما ترك إن أمكن وأما فاعل المنهي عنه إذا كان نائماً أو ناسياً أو مخطئاً فهو معفو عنه ليس عليه جبران إلا إذا اقترن به إتلاف كقتل النفس والمال.

ومنها: أن ضلال بني آدم وخطأهم في أصول دينهم وفروعه إذا تأملته تجد أكثره من عدم التصديق بالحق، لا من التصديق بالباطل.

ومنها: أن الله تعالى خلق الخلق لعبادته كما قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [٥١]، [الذاريات: ٥٦]، وذلك هو أصل ما أمرهم به على ألسن الرسل. قال: وهذا المعنى الذي خلق الله له الخلق هو: أمر وجودي من باب المأمور به. قال: وأما المنهي عنه: فإما مانع من أصل ما خلق له. قال: وهو ظلم في الربوبية كما قال تعالى: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣]. قال: فظهر أن فعل المأمور به أصل وهو المقصود وأن ترك المنهي عنه فرع وهو التابع.

ومنها: أن الأمر أصل والنهي فرع؛ فإن النهي نوع من الأمر. فالأمر أعم والأعم أفضل وإن لم يكن نوعاً منه فهو أشرف القسمين. قال: وبذلك جاء الكتاب والسنة قال تعالى: ﴿يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [الأعراف: ١٥٧] وقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَايَ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ﴾ [النحل: ٩٠].

ومنها: أن فعل الحسنات يوجب ترك السيئات وليس مجرد ترك السيئات يوجب فعل الحسنات.



الباب التاسع: أصول الإدارة الصحيحة

• وجوب التخصص في المجتمع لتحقيق التكامل:

قال تعالى: ﴿وَمَا كَانُوا الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَآفَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٢].

وهذا باب عظيم الشأن تتحقق فيه مصالح الأمة بتسخير طاقات أبنائها كل حسب علمه وتخصصه، إذ الخير لا يكون إلا باجتماع طاقات الأمة المتنوعة المتكاملة ووضع الشخص المناسب في المكان المناسب، والشر إنما يكون بتفرقها ووضع الإنسان في غير ما يناسبه. وهذه سنة كونية تنطبق على كل الأمم مؤمنها وكافرها، ولذا أمر بها الشرع فقال رسول الله ﷺ في صحيح البخاري عن أبي هريرة: «إذا أسند الأمر إلى غير أهله فانتظر الساعة»، وهذا هو وضع الشخص في غير ما يناسبه لاسيما في المهام العظام، وكذلك قال للصحابي الجليل عبدالرحمن بن سمرة في الصحيحين: «يا عبدالرحمن بن سمرة لا تسأل الإمارة فإنك إن أوتيتها عن مسألة وكلت إليها وإن أوتيتها من غير مسألة أعنت عليها، وإذا حلفت على يمين فرأيت غيرها خيراً منها فكفر عن يمينك وأت الذي هو خير»، وكذلك قال ﷺ لأبي ذر رضي الله عنه حين سأله أن يوليه كما في صحيح مسلم عن أبي ذر نفسه (قال: قلت: يا رسول الله ألا تستعملني قال: فضرب بيده على منكبي ثم قال: «يا أبا ذر إنك ضعيف وإنها أمانة وإنها يوم القيامة خزي وندامة إلا من أخذها بحقها وأدى الذي عليه فيها»).

• حفظ المصالح يكون بالقوة والأمانة:

قال تعالى: ﴿قَالَتِ إِحْدَاهُمَا يَتَّابِعِ اسْتَشْجِرُهُ إِنَّكَ خَيْرَ مَنِ اسْتَشْجَرَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ﴾ [القصص: ٢٦].



قال تعالى: ﴿قَالَ اجْعَلْنِي عَلَىٰ خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلَيْهَا﴾ (٥٥)

[يوسف: ٥٥].

وقال تعالى: ﴿قَالَ عِفْرِيتٌ مِّنَ الْجِنِّ أَنَا ءَاتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ تَقُومَ مِن مَّقَامِكَ وَإِنِّي

عَلَيْهِ لَقَوِيٌّ أَمِينٌ﴾ (٣٩) [النمل: ٣٩].

وهذا من أعظم الأصول المكملة لمن يستعمل فيما يعرفه، فإن المعرفة لا تكمل إلا بأمرين: القوة والأمانة، فقد يكون المرء عارفاً بالطب مثلاً ولكنه ليس قوياً في معرفته ضابطاً لها، وقد يكون قوياً في معرفته وضابطاً لها ولكنه لا يكون أميناً في مهنته ولا مخلصاً في عمله ابتغاء الزيادة في المال أو ابتغاء دوام إتيان المريض له، أو يفشي أسرار مريضه أو يستغله ونحو ذلك مما ينافي الإخلاص والأمانة، وقل مثل ذلك في سائر العلوم والأمانات التي يكلف بها الناس، مثل من يعمل في الهندسة والتدريس والمحاسبة وغير ذلك من الصناعات والخدمات.

وقد عرض نبي الله يوسف على الملك أن يجعله على الخزائن لما فيه من صفة الأمانة في حفظ ما استئمن عليه، ولما عنده من العلم بالحساب، وكذا عفريت سليمان حين عرض أن يستعمله في جلب عرش بلقيس لما فيه من القوة والأمانة.

وقد بين رسول الله ﷺ عظمة شأن الأمانة وزوالها في آخر الزمان فقال في الصحيحين عن حذيفة بن اليمان: (أن الأمانة نزلت في جذر قلوب الرجال، ثم علموا من القرآن، ثم علموا من السنة) وحدثنا عن رفعها قال: (ينام الرجل النوم، فتقبض الأمانة من قلبه، فيظل أثرها مثل أثر الوكت، ثم ينام النوم فتقبض فيبقى أثرها مثل المجمل، كجمر دحرجته على رجلك فنفط، فتراه منتبراً وليس فيه شيء، فيصبح الناس يتبايعون، فلا يكاد أحد



يؤدي الأمانة، فيقال: إن في بني فلان رجلاً أميناً).

● متابعة تطبيق الأمر لتحقيق اتقان العمل كما أمر الشرع:

روى البخاري في صحيحه برقم (١٤٢٩) - حدثنا يوسف بن موسى حدثنا أبو أسامة أخبرنا هشام بن عروة عن أبيه عن أبي حميد الساعدي رضي الله عنه قال: استعمل رسول الله ﷺ رجلاً من الأسد على صدقات بني سليم يدعى ابن اللثبية فلما جاء حاسبه.

وهذا نص شرعي في مبدأ المتابعة، فإن معرفة الخطأ وتشخيصه ثم معرفة الحل وتقريره لا يحقق المطلوب ما لم تكن هناك متابعة ومحاسبة تظهر تحقق الحل في الواقع أو المعوقات التي تعوق تحقيق الحل، وبالتالي إيجاد حلول لتلك المعوقات لبتاح تحقيق الحل، وكذلك فإن هذه المتابعة تظهر أيضاً قدرة الشخص المناط به تنفيذ الحل وأهليته لما كلف به من عدم ذلك. إن كل المشاريع في هذه الحياة لا يقوم إلا على هذا المبدأ.

● السمع والطاعة فيما لا معصية لله فيه:

روى البخاري في صحيحه برقم (٢٧٩٦) - حدثنا مسدد حدثنا يحيى عن عبيد الله قال: حدثني نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ وحدثني محمد ابن صباح حدثنا إسماعيل بن زكرياء عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: «السمع والطاعة حق ما لم يؤمر بالمعصية فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة».

وهذا أصل التزام القانون الشرعي ورد الفساد، وهو أصل تحقيق مصالح العباد وتحقيق العدل، ولذا كان الخروج على الحاكم العادل ظلم وفساد في الأرض، بل إن كل قوانين الأرض اتفقت على أن الخروج على قانون البلاد هو ظلم وفساد. وهنا فإن الشرع قيد الطاعة بالمعروف



والمشروع دون المعصية والظلم، وفي هذا ضبط للحاكم لئلا يشتط ويأمر بدافع هواه وشهوته كبشر يطيع ويعصي، على أن تقرير المعصية والظلم لا يكون لأفراد العامة من الناس أنفسهم وإنما يكون ذلك للأئمة من أهل العلم، فإن بعض الأوامر قد يكون فيها ظلم لفرد أو أفراد ولكنها من حيث الجملة أنفع للأمة، وقد سبق الكلام على تقديم المصلحة العامة.

● اختيار الأيسر ما لم يكن إثماً:

روى البخاري في صحيحه برقم (٥٧٧٥) - حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: (ما خير رسول الله ﷺ بين أمرين قط إلا أخذ أيسرهما ما لم يكن إثماً فإن كان إثماً كان أبعد الناس منه، وما انتقم رسول الله ﷺ لنفسه في شيء قط إلا أن تنتهك حرمة الله فينتقم بها لله).

وهذا أصل في تحصيل النفع بما يوفر الجهد والمال والوقت، وهذا الحديث ينطق بالحكمة التي أمر الشرع بها فليس من الحكمة ولا من الشرع إهدار المال والوقت في كل مناحي الحياة، والكلام هنا ليس الخيار بين أمر مشروع وأمر محرم بل بين أمرين مشروعين أحدهما أيسر من الآخر كلاهما يحقق ذات القصد، ولذا قيل: ليس العاقل الذي يعلم الخير من الشر، وإنما العاقل الذي يعلم خير الخيرين وشر الشرين.

● وجوب طاعة ولي الأمر ولو على كره لتحقيق الانضباط في تطبيق

القانون:

روى البخاري في صحيحه برقم (٦٦٤٦) - حدثنا أبو النعمان حدثنا حماد بن زيد عن الجعد أبي عثمان حدثني أبو رجاء العطاردي قال سمعت ابن عباس رضي الله عنهما قال: «من رأى من أميره شيئاً يكرهه فليصبر



عليه فإنه من فارق الجماعة شبراً فمات إلا مات ميتة جاهلية».

وهذا نص في وجوب الطاعة على الكره ما دام الأمر ليس فيه معصية لله تعالى، وهنا فإن رسول الله ﷺ ربط هذا الوجوب بأمر عظيم وهو الخروج عن جماعة المسلمين والموت ميتة جاهلية تعظيماً لوجوب الطاعة على الكره، وأن هذا أصل عظيم في تحصين وحدة الأمة فلو اتبع الناس أهوائهم فيما يتلقون من أوامر لتفرق الناس فرقاً وشيعاً كما هو حادث في الوقت الحاضر بسبب مخالفتهم لأمر الطاعة على الكره.

• السمع والطاعة حسب القدرة:

روى البخاري في صحيحه برقم (٦٧٧٦) - حدثنا عبدالله بن يوسف أخبرنا مالك عن عبدالله بن دينار عن عبدالله بن عمر رضي الله عنه قال: كنا إذا بايعنا رسول الله ﷺ على السمع والطاعة يقول لنا: «فيما استطعتم».

وهذا نص عظيم في تأكيد الأصل القرآني ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وأن تطبيق الشريعة مبني على العلم والقدرة، وأن من لم يقدر على فعل الواجب الشرعي فإنه غير عاصٍ لله تعالى. والقدرة هنا هي التي تكون من دون مشقة أو تضيق أو تعنت أو شدة أو حرج، كما قال تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وقال: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨]، والوسع: اسم لما يسع الإنسان ولا يضيق عليه كما قال أهل اللغة والتفسير.

قال شيخ الإسلام في المجموع (٤٣٥/٢) مستدلاً بقول سفيان بن عيينة حين سئل عن قوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، قال سفيان: إلا يسرها، ولم يكلفها طاقتها. قال البغوي: وهذا قول حسن؛ لأن الوسع ما دون الطاقة. اهـ.

الباب العاشر:

اعتبار الموازنة بين الحسنات والسيئات في الأحكام

● الأحكام موضوعة وفق العقل والفطرة وأن الشرع يحرم كل ما ضرره أعظم من نفعه:

قال تعالى: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْنُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَإِذَا دُعِيَ إِلَى يَدِ اللَّهِ وَعِزِّهِ وَأَمْرِهِ وَقَضَىٰ أَمْرُهُ فَإِذَا تَوَلَّىٰ سَوَّاهُ لِمَنْ تَبِعْتَهُ الْأُمِّيَّ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ الْوَحْيُ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿١٥٧﴾﴾ [الأعراف: ١٥٧].

قال تعالى: ﴿وَأَتَّبِعُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ﴿١٩٥﴾﴾ [البقرة: ١٩٥].

وقال تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْتَفَعٌ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْمَغْفُورُ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ ﴿٢١٩﴾﴾ [البقرة: ٢١٩].

ففي هذه الآيات تأصيل للموازنة بين المتعارضات، وهذا أصل في رفض التطرف والغلو في التعامل مع تفاصيل الحياة، وهو أصل في العدل الذي يحكم الله تعالى به يوم القيامة فيحسب للناس حسناتهم وسيئاتهم.

وهذا أصل من أعظم أصول التشريع وهو النظر إلى نفس الفعل وما يترتب عليه من المصالح والمفاسد، فقد يكون الفعل مشروعاً في أصله ولكن قد يترتب على فعله مفسدة أعظم من المصلحة التي شرع لأجلها.

وحديث الرهط الذي تقالوا عبادة النبي ﷺ وألزموا أنفسهم بصلاة الليل أبداً، وصوم الدهر، وترك الزواج فقال رسول الله ﷺ: «أنتم الذين



قلتم كذا وكذا، أما والله إني لأخشاكم لله وأتقاكم له، لكني أصوم وأفطر، وأصلي وأرقد، وأتزوج النساء، فمن رغب عن سنتي فليس مني» رواه البخاري ومسلم عن أنس، أقول: هذا الحديث الشريف يبين هذا الأصل العظيم بياناً لا لبس فيه ولا تأويل.

وقال شيخ الإسلام في المجموع (٢٧٠/٢٥) وقد سئل عن أَلِزم نفسه بقيام أكثر الليل وصيام داود بحيث أثر ذلك في ذهنه وبدنه: وأصل ذلك أن يعلم العبد أن الله لم يأمرنا إلا بما فيه صلاحنا ولم ينهنا إلا عما فيه فسادنا؛ ولهذا يشني الله على العمل الصالح ويأمر بالصلاح والإصلاح وينهى عن الفساد. فالله سبحانه إنما حرم علينا الخبائث لما فيها من المضرّة والفساد وأمرنا بالأعمال الصالحة لما فيها من المنفعة والصلاح لنا. وقد لا تحصل هذه الأعمال إلا بمشقة: كالجهاد والحج والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وطلب العلم فيحتمل تلك المشقة ويثاب عليها لما يعقبه من المنفعة. كما قال النبي ﷺ لعائشة لما اعتمدت من التنعيم عام حجة الوداع: «أجرك على قدر نصبك». وأما إذا كانت فائدة العمل منفعة لا تقاوم مشقته فهذا فساد والله لا يحب الفساد. ومثال ذلك منافع الدنيا فإن من تحمل مشقة لربح كثير أو دفع عدو عظيم كان هذا محموداً. وأما من تحمل كلفاً عظيمة ومشاقاً شديدة لتحصيل يسير من المال أو دفع يسير من الضرر كان بمنزلة من أعطي ألف درهم ليعتاض بمائة درهم. أو مشى مسيرة يوم ليتغدى غدوة يمكنه أن يتغدى خيراً منها في بلده. فالأمر المشروع المسنون جميعه مبناه على العدل والاقتصاد والتوسط الذي هو خير الأمور وأعلاها. اهـ.

● مشروعية التقية من الكفار من أهل الشوكة عند الخوف من أذاهم:

قال تعالى: ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ



ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَسْقُوا مِنْهُمْ نَفْسًا وَيَحْذَرُكُمْ اللَّهُ نَفْسًا وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ ﴿٢٨﴾ [آل عمران: ٢٨].

وهذه الآية أصل في تقرير البراءة من تولي الكافرين باطناً وظاهراً، وأصل الاستثناء في الظاهر دون الباطن عند الحاجة لذلك بحسبها.

• تحريم إظهار سب الكفار أو إظهار عدائهم بما قد يسبب ضرراً لأهل الإسلام:

قال تعالى: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ كَذَلِكَ زَيْنًا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلُهُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ مَرْجِعُهُمْ فَيُنَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿١٠٨﴾﴾ [الأنعام: ١٠٨].

وهذا باب تتجلى فيه الحكمة الربانية في عدم إظهار العداوة للكفار والمشركين لاسيما في زمن ضعف شوكة أهل الإسلام أو زمن دعوتهم إلى دين الإسلام تحقيقاً لحفظ كرامة الدين، وطمعاً لدعوة أهل الضلال إلى نور الإسلام، فإن إظهار حسن خلق المسلم مع الكفار وحسن معاملتهم سبب عظيم في قبول الإسلام، بل إن أكثر مسلمي الأرض اليوم إنما أسلموا بحسن الخلق الذي تحلى به تجار المسلمين في العصور السابقة مع أهل السند والهند وجزر أندونيسيا وغيرها ممن هم أكثر أهل الإسلام اليوم بفضل الله تعالى ورحمته للعالمين.

الباب الحادي عشر: الأمن الاجتماعي

• وجوب الأخذ بأسباب ما يمنع الشر، وهو أصل الاحتراز والأخذ بالأسباب:

روى البخاري في صحيحه برقم (٣١٣٨) - حدثنا مسدد حدثنا حماد



ابن زيد عن كثير عن عطاء عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه رفعه قال: «خمروا الآنية وأوكوا السقية وأجيفوا الأبواب واكفتوا صبيانكم عند العشاء فإن للجن انتشاراً وخطفة، وأطفئوا المصابيح عند الرقاد فإن الفويسقة ربما اجترت الفتيلة فأحرقت أهل البيت».

روى البخاري في صحيحه برقم (٥٩٣٥) - حدثنا أبو نعيم حدثنا ابن عيينة عن الزهري عن سالم عن أبيه عن النبي ﷺ قال: «لا تتركوا النار في بيوتكم حين تنامون».

تتجلى في هذا النص الحكمة الظاهرة في أخذ أسباب الأمن بتحليل علمي دقيق مبني على الاحتمالات المعقولة، لاسيما إذا تضمنت فعلاً احتياطياً لا كلفة كبيرة فيه لكنه قد يمنع مفسدة عظيمة، ويكسب صاحبه راحة البال والطمأنينة.

• نهى الشارع عما قد يسبب الأذى والضرر لنفسه أو للآخرين:

روى البخاري في صحيحه برقم (٥٣٠٤) - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان حدثنا أيوب قال لنا عكرمة: ألا أخبركم بأشياء قصار حدثنا بها أبو هريرة؟: نهى رسول الله ﷺ عن الشرب من فم القربة أو السقاء وأن يمنع جاره أن يغرز خشبه في داره.

والنهى عن الشرب من فم السقاء هنا هو لاحتمال تسرب ما يضر من الحشرات أو المواد الضارة في الماء الذي في السقاء مما لا يراه الشارب. فانظر إلى الحكمة الشرعية في الاحتراز وأخذ الحيطة والحذر لدرء المفسد والأضرار ولو كانت في تعاملاتنا اليومية العادية.

• الأمن الصحي هو علة الأمر بغسل اليدين عند الاستيقاظ:

روى البخاري في صحيحه برقم (١٦٠) - حدثنا عبد الله بن يوسف

وهذا نص شريف كالذي قبله في وجوب الاحتراز مما قد يضر في صحة الإنسان، وأن الأمر الشرعي بالنظافة هو لأجل الصحة.

• التوكل على الله مع وجوب الأخذ بالأسباب وهذا أصل في الجمع بين التوكل والعمل بسنن الله الكونية:

وفهم هذا الأصل من أعظم أسباب قوة المسلمين وهو الجمع بين التوكل على الله وبين الأخذ بالأسباب التي هي من سنة الله الكونية، فالنصر لا يأتي بمجرد التوكل تماماً مثل طلب الولد لا يأتي بالدعاء وإنما يأتي بالأخذ بأسبابه من الزواج والسلامة من الموانع والصبر تسعة أشهر. وأما الدعاء فلازم للعبد مع الأخذ بهذه الأسباب فإن الله تعالى هو رب الأكوان ورب العالمين ولو شاء ما كانت تلك الأسباب وإن ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، وإنما يسأل العبد ربه أن ييسر الأسباب ويرفع موانعها ويبارك فيما يقدره الله تعالى من الأرزاق والذرية. وكذلك الجهاد في سبيل الله تعالى لا بد فيه مع التوكل على الله تعالى الأخذ بأسبابه من القوة المناسبة وتهئية



أسبابها من التكنولوجيا ومعرفتها وإعداد كوادرها وكل ما يتعلق بتحقيقها بما يرهب الأعداء، فلما الحرب والنصر فيها بإذن الله أو أن يكفوا أذاهم عن أهل الإسلام ويعطوا حقهم من دون ظلم وبخس وهوان واستغلال كما هو حال أكثر أهل الإسلام اليوم.

قال شيخ الإسلام في المجموع (١٣/١٠): وقال تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُ وَرُسُلُهُ بِالْغَيْبِ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ [الحديد: ٢٥]، فذكر تعالى أنه أنزل الكتاب والميزان، وأنه أنزل الحديد لأجل القيام بالقسط؛ وليعلم الله من ينصره ورسوله؛ ولهذا كان قوام الدين بكتاب يهدي، وسيف ينصر، وكفى بربك هاديًا ونصيرًا. اهـ.

ولقد كان الفهم الخاطيء للتوكل أحد أهم أسباب تخلف المسلمين بين الأمم في العصور المتأخرة.

الباب الثالث عشر: في الدعوة إلى الإسلام

● علة إعطاء المؤلفة قلوبهم مع عدم فقرهم:

روى الخطيب البغدادي في الجامع لأخلاق الراوي برقم (١٦٣٥) - نا يعقوب، نا سليمان بن حرب، نا جرير بن حازم، عن نافع: أن أبا بكر أقطع الأقرع بن حابس والزبرقان قطيعة وكتب لهما كتاباً فقال لهما عثمان: أشهدا عمر فهو أحوز لأمركما وهو الخليفة بعده، قال: فأتيا عمر فقال لهما: من كتب لكما هذا الكتاب؟ قالوا: أبو بكر قال: لا والله ولا كرامة والله لتقلقن وجوه المسلمين بالسيوف والحجارة ثم يكون لكما هذا قال: فتفل فيه فمحاها فأتيا أبا بكر فقالا: ما ندري أنت الخليفة أم عمر، قال: ثم أخبراه فقال: (فإننا لا نجيز إلا ما أجازة عمر).



وروى البيهقي في سننه برقم (١٢٩٦٨) - أخبرنا أبو الحسين بن الفضل القطان ببغداد أنبا عبدالله بن جعفر بن درستويه ثنا أبو يوسف يعقوب ابن سفيان ثنا هارون بن إسحاق الهمداني ثنا المحاربي عن حجاج بن دينار الواسطي عن ابن سيرين عن عبيدة قال: جاء عيينة بن حصن والأقرع بن حابس إلى أبي بكر عليه السلام فقالا: يا خليفة رسول الله ﷺ إن عندنا أرضاً سبخة ليس فيها كلاً ولا منفعة فإن رأيت أن تقطعناها لعلنا نزرعها ونحرثها فذكر الحديث في الإقطاع وإشهاد عمر عليه السلام عليه ومحوه إياه قال: فقال عمر عليه السلام: إن رسول الله ﷺ كان يتألفكما والإسلام يومئذ ذليل وإن الله قد أعز الإسلام فاذها فاجهدا جهدكما لا أرعى الله عليكما إن رعيتما، ويذكر عن الشعبي أنه قال: لم يبق من المؤلفة قلوبهم أحد إنما كانوا على عهد رسول الله ﷺ فلما استخلف أبو بكر عليه السلام انقطعت الرشا.

وهنا فمن المناسب التعليق على أن حكم إعطاء المال لتأليف القلوب لا ينسخ لأجل قوة الإسلام وانبساط سلطانه، فإن هذا أحد أعظم أسباب الدعوة إلى الله تعالى والتي لا تنقطع إلى يوم القيامة، وفعل أبي بكر وعمر لا يناقض هذا المبدأ إطلاقاً، لأن إعطاء المؤلفة قلوبهم يقصد به إعانتهم على الإيمان الصحيح بهذا الدين وأصوله وقواعده، وهذا يعني أن من لم ينفعه ذلك الإعطاء فلا يصح الاستمرار في إعطائه بعد ذلك، وهذا هو الذي فعله الصديقان.

• وجوب التيسير والتبشير والاتفاق وعدم الاختلاف في الدعوة لتحقيق مقاصد الشرع في هداية الناس إلى الخير:

روى البخاري في صحيحه برقم (٥٧٧٣) - حدثني إسحق حدثنا النضر أخبرنا شعبة عن سعيد بن أبي بردة عن أبيه عن جده قال: لما بعثه



رسول الله ﷺ ومعاذ بن جبل قال لهما: «يسرا ولا تعسرا وبشرا ولا تنفرا وتطاوعا».

وهذا باب عظيم ينطق بالحكمة البالغة في إظهار حقيقة الدين الذي هو يسر لا عسر فيه، وهو فآل وبشر وخير لا شر فيه، وأن من شدد في الدين وتنطع فيه فإنه قد أتى ببدعة ظلماً أو سبق محمداً وأصحابه علماً، وفي هذا من الظلم والفساد والفرقة ما يبعد الناس عن الهداية التي أمر الله تعالى بدعوة الناس إليها بالحكمة والموعظة الحسنة ويكسر شوكة أهل الإسلام. وأن كل بدعة هي في حقيقة الأمر تشدد وتنطع يقابل اليسر الذي شرعة الإسلام، فإن البدعة هي إضافة تشريع من غير المشرع وبالتالي هي تشديد وتكليف وتقييد على المسلمين ما أنزل الله به من سلطان. وأيضاً هي سبب من أسباب الفرقة التي نهى الله تعالى عنها، بل أمر بالاعتصام بحبله المتين وعدم التفرق، قال تعالى: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران: ١٠٣]، وقال ﷺ: «كل بدعة ضلالة»، ولذا قال السلف: (البدعة أحب إلى إبليس من المعصية)، لأن البدعة هي سبب فرقة أهل الدين وضعفهم، بخلاف المعصية فإنها سبب اجتماعهم ضدها ودعوتهم جميعاً لنبذها.

